الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية:العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

بناني شهيناز

بلفاطمي صباح

تحت عنوان:

المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية

دراسة حالة مصرف السلام الجزائري (2015-2022)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. مروان عبد القادر	**أستاذ محاضر –ب-**	**رئيسا**
أ.بوسعيد محمد عبد الكريم	**أستاذ محاضر –ب-**	**مشرفا ومقررا**
أ. سنجاق الدين نور الدين	**أستاذ محاضر –ب-**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024-2025

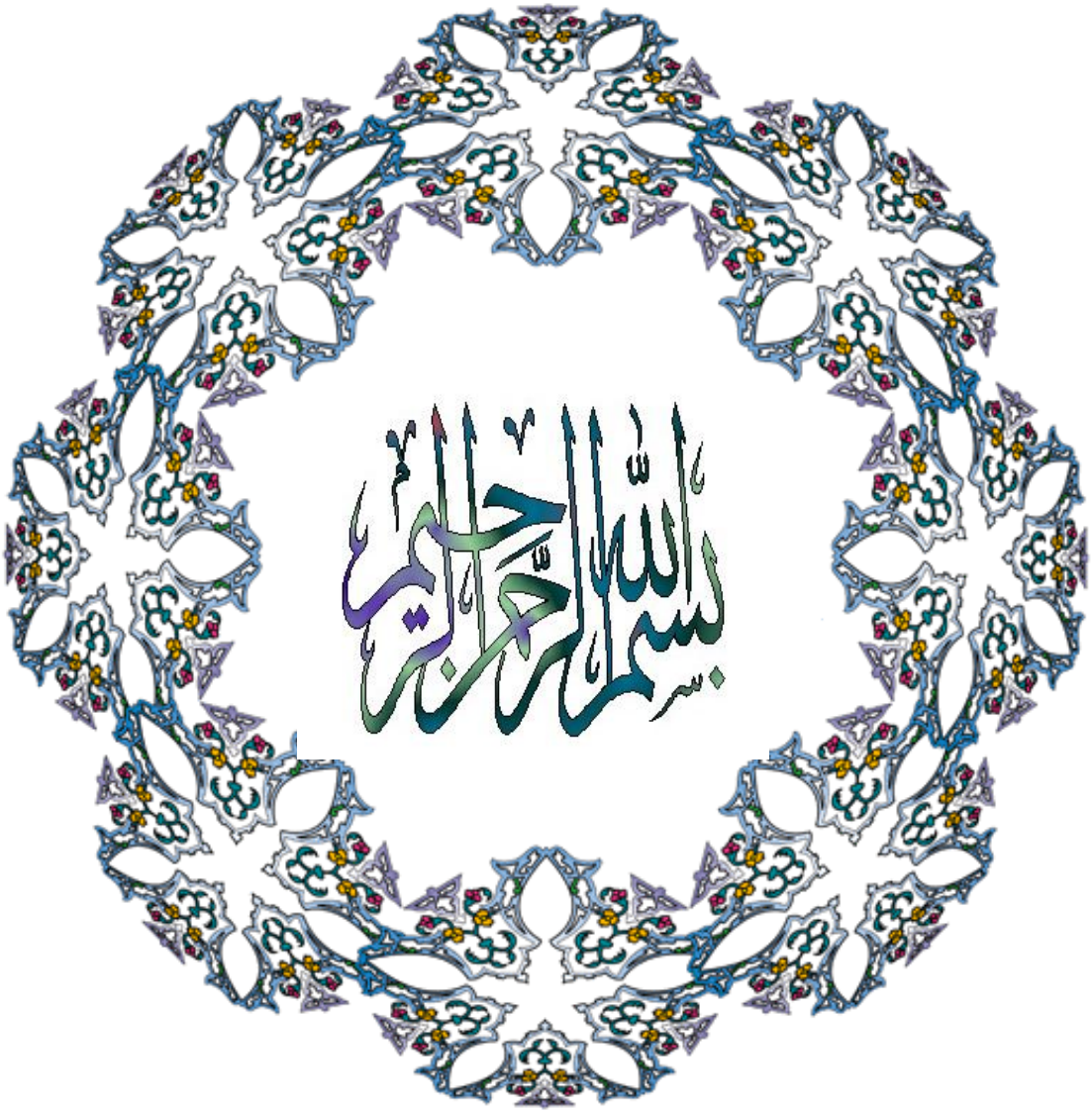
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمـــة شكـــر وتقديـــر

الحمد الله أهل الحمد والثناء والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه
وسلم وعلى آله وصحبه وسلم
نشكر الله سبحانه وتعالى على إحسانه وتوفيقه لنا وعلى ما أسداه إلينا من نعم
لا تعد ولا تحصى
والشكر موصول إلى المشرف الأستاذ "بوسعيد عبد الكريم" على ما قدمه لنا من
نصح وتوجيه وإرشاد
كما نشكر لجنة المناقشة لتكبدها عناء قراءة هذا البحث وقبولها مناقشته.
كما يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من أسهم بمساعدتنا وتوجيهنا وإرشادنا خاصة الأساتذة المختصين في مجال الاقتصاد
والذين أناروا علينا بمعلومات قيمة
وإلى الذين لم يبخلوا علينا بالمعلومات والنصائح
وفي الأخير نتمنى أن يتقبل الله منا هذا العمل.

إهـــــــــداء

الحمد الله على منه وعونه لإنهاء هذا البحث

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله

إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى

إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة

إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديمه للعلم إلى مدرستي

الأولى في الحياة "أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره"

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان

إلى التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد

وكانت دعواها لي بالتوفيق

"أمي أعز ملاك على القلب والعين" جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع الذي أدخل على قلبيهما شيئا من السعادة.

إلى من رزقت بهم سندا (أسينات، حياة، سمية، شهيرة، فاطمة، وصال)

إلى الذين تقاسموا معي عبء الحياة

إلى أعز صديقاتي التي قضيت معهم أحلى أيام حياتي.

إلى كل هؤلاء أهدي عملي

شهيناز

إهـــــــــداء

الحمد لله الذي و فقنا و هدانا إلى ما كنا نطمح إليه و نشكره على فضله فهو المعان و المستعان، والصلاة و السلام على أشرف الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم خاتم الأنبياء و المرسلين أما بعد.

_أهدي ثمرة هذا الجهد لأهل العطاء.

_إلى من وضع الله الجنة تحت أقدامها،إلى قرة عيني و أملي في الحياة، إلى من كانت دعواتها تنير طريقي أمي الغالية أدمها الله و أطال في عمرها.

_إلى جوهر قلبي، إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار، إلى رمز الإحترام و التقدير و العطاء أبي الحبيب أرجو من الله أن يمد في عمرك.

_إلى من كانوا نعم السند والعون،إلى بهجة عمري إخوتي وأخواتي.

_إلى رفيقتي، و شريكتي في هذا العمل المتواضع "شهيناز".

_إلى أساتذتي الذين أرشدوني طوال فترة دراستي.

_إلى كل من أحبني بإخلاص و تمنى لي الخير إلى كل هؤلاء أهديكم هذا الجهد.

صباح

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البسملة

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: التوصيف النظري لدور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية

تمهيد..... 7

المبحث الأول: الإطار النظري للمصارف الإسلامية..... 8

المطلب الأول: مفهوم وخصائص المصارف الإسلامية، نشأتها وتطورها 8

المطلب الثاني: أنواع وأهداف المصارف الإسلامية..... 12

المطلب الثالث: آلية عمل المصارف الإسلامية 15

المبحث الثاني: مدخل لألتنمية الاقتصادية..... 30

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية، وأهدافها 30

المطلب الثاني: أبعاد ومتطلبات التنمية الاقتصادية..... 35

المطلب الثالث: مصادر تمويل للتنمية الاقتصادية..... 38

المبحث الثالث: دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية 42

المطلب الأول: مفهوم التنمية الإسلامية..... 42

المطلب الثاني: سعي المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية..... 43

المطلب الثالث: دور المصارف الإسلامية في تحقيق تنمية الاقتصادية..... 45

خلاصة الفصل..... 47

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لصيغ التمويل الإسلامي بمصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2015-2022

تمهيد..... 49

المبحث الأول: نظرة عامة حول مصرف السلام الجزائري..... 50

المطلب الأول: تعريف بنك السلام الجزائري..... 50

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمصرف السلام وأهدافه..... 51
المطلب الثالث: منتجات وخدمات مصرف السلام..... 52
المبحث الثاني: مساهمة مصرف السلام في دعم الاقتصاد الوطني 54
المطلب الأول: مؤشرات النشاط لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2016_2022..... 54
المطلب الثاني: أشكال التمويل الممنوحة من طرف بنك السلام الجزائري 58
المطلب الثالث: حجم التمويل المقدم للمؤسسات من طرف بنك السلام الجزائر خلال الفترة 2016-2022
..... 62
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لصيغ التمويل المعتمدة من مصرف السلام الجزائري خلال الفترة من 2015 إلى
2022..... 64
المطلب الأول: صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام الجزائري..... 64
المطلب الثاني: أثر مصرف السلام الجزائر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية 66
خلاصة الفصل..... 69
خاتمة 71
قائمة المصادر والمراجع..... 74
الملاحق..... 81
الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مراحل تطور المصارف الإسلامية	11
2-1	أنواع المصارف الإسلامية	14
1-2	مجموع الأصول خلال فترة الدراسة	54
2-2	ودائع العملاء خلال فترة الدراسة	54
3-2	تمويلات العملاء خلال فترة الدراسة	55
4-2	حقوق المساهمين خلال فترة الدراسة	55
5-2	المداخيل الصافية خلال فترة دراسة	56
6-2	المصاريف التشغيلية خلال فترة الدراسة	56
7-2	النتيجة الصافية خلال فترة الدراسة	57
8-2	معامل الكفاءة التشغيلية خلال فترة الدراسة	57
9-2	العائد على حقوق الملكية	58
10-2	تمويلات الاستغلال الممنوحة من طرف بنك السلام	58
11-2	تمويلات الاستثمار الممنوحة من طرف بنك السلام (آلاف دج) للفترة الممتدة من 2016-2022	59
12-2	تمويلات إجارة الأصول المنقولة (آلاف دج) للفترة الممتدة من 2016-2022	60
13-2	تمويلات عقارية (آلاف دج) للفترة الممتدة من 2016-2022	60
14-2	التمويلات الاستهلاكية الممنوحة من طرف بنك السلام الجزائري (آلاف دج) للفترة الممتدة من 2016-2022	61
15-2	حجم التمويل المقدم من طرف مصرف السلام الجزائر خلال فترة الدراسة (آلاف دج)	62
16-2	جدول صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام الجزائري خلال فترة 2015-2022	64

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مصادر تمويل المصارف الإسلامية	18
2-1	صيغة عقد المضاربة	22
3-1	صيغة عقد المشاركة	23
4-1	صيغة السلم	24
5-1	صيغة المرابحة	25
6-1	صيغة عقد المزارعة	26
7-1	صيغة عقد المساقاة	27
8-1	صيغة الاستصناع	28
9-1	صيغة الإجارة	29
10-1	أهداف التنمية الاقتصادية	34
11-1	أبعاد التنمية	37
12-1	مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	41
1-2	هيكل التنظيمي لمصرف السلام	51
2-2	أعمدة بيانية توضح تمويلات الاستغلال الممنوحة من طرف بنك السلام	58
3-2	أعمدة بيانية توضح تمويلات الاستغلال الممنوحة من طرف بنك السلام	59
4-2	أعمدة بيانية توضح تمويلات إجارة الأصول المنقولة	60
5-2	أعمدة بيانية توضح تمويلات عقارية	61
6-2	أعمدة بيانية توضح التمويلات الاستهلاكية الممنوحة من طرف بنك السلام الجزائري	61
7-2	منحنى بياني يوضح حجم التمويل المقدم من طرف مصرف السلام (آلاف دج)	63
8-2	صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام الجزائري خلال فترة 2015-2023	65
9-2	أثر صيغ التمويل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية	67

مقدمة

مقدّمـــــة

أعطت منظومة الإسلامية أهمية بالغة لتفعيل الأموال واستثمارها، وحرصت على منع تعطيلها أو تجميدها، وذلك في إطار تشجيعها على توظيف المال بعيدا عن الربا (الفائدة). يعد المال أحد ركائز الاقتصاد والوسيلة للإعمار الأرض وتحقيق التنمية، فلا جدوى من المال إذ لم يستخدم بالعمل والإنتاج.

وفي ضوء ذلك أتيحت للمستثمرين وأصحاب الأموال إمكانية استثمار أموالهم من خلال أدوات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية والابتعاد عن المعاملات المحرمة كالربا، مما أدى إلى جذب شريحة واسعة من العملاء الذين يبحثون عن البدائل المالية الشرعية.

إن المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر أصبحت ضرورة اقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا حيث أنها تلعب دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق مساهمة في تعبئة المدخرات واستثمارها في مشاريع إنتاجية حقيقية تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، وتشجيع روح المبادرة والاستثمار وفتح مجالات لتشغيل أصحاب المهن وذو الخبرات في مختلف القطاعات من خلال صيغ التمويل الإسلامي (المرابحة، المضاربة، الإستصناع، الإجارة والسلم).

تسعى الجزائر كغيرها من دول العربية الإسلامية، إلى تعزيز التمويل من خلال المصارف الإسلامية وفي هذا السياق يبرز مصرف السلام الجزائر كأحد أبرز المصارف الإسلامية في البلاد، نظرا لدوره الرائد في توفير الحلول التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

1- طرح الإشكالية:

تبرز معالم إشكالية بحثنا عند دراسة البنوك الإسلامية التي ظهرت وفي رصيدها كم هائل من الأعمال المصرفية التي تهدف إلى تحقيق عملية التنمية الاقتصادية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية على النحو التالي:

ما مدى مساهمة صيغ التمويل الإسلامية في بنك السلام الجزائري قي التنمية الاقتصادية؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو تعريف المصارف الإسلامية؟ وما هي خصائصها؟ وما هي أهم أنواعها؟
- ما هي الصيغ المعتمدة من طرف المصارف الإسلامية لتحقيق أهدافها؟
- كيف تؤثر المصارف الإسلامية في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية؟
- ما هي مكانة مصرف السلام الجزائري؟ وهل حقق نحاج في مجال التنمية الاقتصادية؟

- فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من التساؤلات حول موضوع الدراسة تم تحديد فرضية من أجل مناقشة الإشكالية وللإجابة على الأسئلة الفرعية:

✓ يساهم مصرف السلام بشكل جيد في تحقيق تنمية الاقتصادية.

- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على المصارف الإسلامية، وخصائصها، وأنواعها؛
- التعرف على دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- التعرف على آليات والضوابط التي تحكم مختلف معاملات المصارف الإسلامية.

- أهمية الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى إيجاد صيغ للتعامل المصرفي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتبتعد عن الشبهة التعامل بالربا، وذلك من خلال تقديم بديل شرعي للنظم التقليدية الأخرى، كما تسلط الضوء على الأهمية المتزايدة للمصارف الإسلامية، رغم حداثة نشأتها، في تقديم نموذج مصرفي يعكس رؤية إسلامية متكاملة لطريقة أداء الأعمال المصرفية، وفقا للمنهج الإسلامي.

- مبررات اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع في أسباب ذاتية والأسباب الموضوعية:

أ- الأسباب الذاتية:

- دافع شخصي نابع من الرغبة في تعرف على المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- اهتمام بالجانب الشرعي ومحاولة ربطه بالجوانب العملية في الحياة.

ب- الأسباب الموضوعية:

- أهمية الموضوع، خاصة في ظل التوسع الكبير الذي تعرفه المصارف الإسلامية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية، نتيجة إقبال شريحة من المتعاملين المسلمين على هذه المصارف، هروبا من المعاملات الربوية التي تفرضها البنوك التقليدية.
- الرغبة في التعرف على هذا النوع من المؤسسات المالية و إبراز خصائصها والخدمات التي تقدمها.
- دراسة مختلف صيغ التمويل الإسلامية وحدود تطبيقها.

- **حدود الدراسة:**

يمكن تقسيم حدود البحث إلى:

- **البعد المكاني:** تركز دراستنا على مصرف السلام الجزائري الذي يتعامل بصيغ التمويل الإسلامي.
- **البعد الزماني:** تمت الدراسة في فترة ما بين 2015_2022.

- **منهجية الدراسة:**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي بأسلوبه الوصفي في جانب النظري والتحليلي في جانب التطبيقي الواضح البسيط الموجز البعيد عن العبارات الصعبة التي يتعذر على القارئ استيعابها.

- **الدراسات السابقة:**

➢ **الدراسة الأولى:** دراسة أحمد حسين أحمد المشهراوي الموسومة بـ "**تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية –دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1990-2003**" سنة 2003.

تناولت هذه الدراسة إلى التعرف على الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية في فلسطين إلى تحقيقها من خلال أنشطتها التمويلية المختلفة، وعلى أولويات سياسات تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة لدى هذه المصارف والتعرف على حقيقة دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في المساهمة في تنمية اقتصادها. تشمل نتائج الدراسة عل التوصية بضرورة تعزيز تمويل القطاع الصناعي والزراعي وزيادة ثقة الجمهور في المصارف الإسلامية، كما حرصت الدراسة سلطة النقد بتشجيع المصارف الإسلامية وتعزيز المراقبة عليها بشكل عام، تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية ودور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، وتسليط الضوء على التحديات والتوصيات المتعلقة بتطوير هذا القطاع.

➢ **الدراسة الثانية:** دراسة خليفي مهدي بعنوان "**دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية**" سنة 2020-2021.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ومكانة المصارف الإسلامية في الاقتصاد وبيان خصائصها وأهميتها في التنمية الاقتصادية، كما أن الباحث توصل إلى أهم الإحصائيات حول صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية وأهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

تشمل نتائج الدراسة:

- المصارف الإسلامية الجزائرية باتت تشكل قوة مالية واقتصادية في آن واحد؛
- قدرة البنوك الإسلامية الجزائرية تحديا كبيرا من قبل المصارف التجارية؛

- تحقيق التنمية الاقتصادية يؤدي إلى الوصول إلى حالة التقدم ورفاه في الجزائر.

➢ **الدراسة الثالثة:** دراسة خميس محمد حسن مقال بعنوان " **المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**" سنة 2012.

سعى الباحث من خلاله دراسته إلى إبراز دور القطاع المصرفي المباشر وغير المباشر في تنمية اقتصاديات ذات التوجه الإسلامي باعتبارها مؤسسة مالية ذات طبيعة خاصة فرضتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وتشمل نتائج الدراسة:

- المصارف الإسلامية ما هي إلا مؤسسات اقتصادية جزائرية في نظام مصرفي إسلامية يشكل أحد مستلزمات النظام الاقتصادي الإسلامي؛

- لا تحمل المصارف الإسلامية المقترض أي زيادة أو غرامة مالية في حالة تأخذه عن موعد السداد، على عكس المصارف التقليدية؛

- خصائص المصارف الإسلامية تربط بخصائص النظام الاقتصادي الإسلامي، ككل كالارتباط بالقيم الإسلامية وما تقرره الشريعة الإسلامية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

ولعل أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أبرزتها حداثة الفترة الزمنية (2015-2022) ما أتاح رصد التطورات الأخيرة في مصرف السلام الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية، كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي التطبيقي لحالة مصرف السلام الجزائري وركزت على الربط بين صيغ التمويل الإسلامي ودورها في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تمويل الأنشطة المنتجة وخلق فرص عمل.

- صعوبة البحث:

وطبعا لكل بحث صعوباته وتحدياته، لن نتحدث عما واجهتنا من صعوبات تتعلق بالحياة العملية وتحدياتها التي تواجه الجميع. ولن نقول أن هناك صعوبة في وفرة المادة المعرفية، بل على العكس كنا أمام زخم هائل من المعلومات والمراجع الكثيرة التي تتحدث عن المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، لكن في هذه النقطة بالذات يشعر الباحث بأنه تائه أي طريق سيسلك، خاصة أننا كنا نسعى وراء سؤال صيغ التمويل الخاصة بمصرف السلام، إضافة إلى صعوبة التنقل لعدم وجود فروع لمصرف السلام محليا.

- هيكل الدراسة:

للإلمام بجوانب موضوع قسمنا دراستنا إلى فصلين تشكل هيكله حيث قمنا بتقسيم **الفصل الأول** إلى ثلاث مباحث بحيث ضم كل مبحث ثلاث مطالب وكان عنوان **الفصل الأول التوصيف النظري للمصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية** تضمن المبحث الأول الإطار النظري حول المصارف الإسلامية بينما المبحث الثاني مدخل حول التنمية الاقتصادية وأخيرا التنمية الإسلامية ودور المصارف الإسلامية فيها.

بينما تناولنا في **الفصل الثاني دراسة تطبيقية لصيغ تمويل الإسلامية في مصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2015ـ2022** والذي ينقسم إلى ثلاث مباحث ضم المبحث الأول نظرة عامة حول مصرف السلام الجزائري والمبحث الثاني مساهمة مصرف السلام في دعم الاقتصاد الوطني والمبحث الثالث دراسة تحليلية حول صيغ التمويل المعتمدة في مصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2015_2022.

الفصل الأول

التوصيف النظري لدور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية

تمهيد

إن التطور السريع الذي شهدته البنوك الإسلامية، وظهورها كبديل للبنوك التقليدية خاصة في بلدان الإسلامية لم يكن وليد صدفة، بل كان ضرورة للاستجابة لرغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالربا، وكذلك نظرا لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قد أدت إلى زيادة الأصوات المطالبة بتبني نظام البنكي الإسلامي، وذلك عن طريق توفير مجموعة من متطلبات تختلف باختلاف الدول وتراعي الأوضاع السائدة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال الدعوة إلى أداء الواجبات الشرعية عن طريق جمع الأموال وإنفاقها كالزكاة والصدقة. حيث يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية:

- **المبحث الأول :الإطار النظري للمصارف الإسلامية.**
- **المبحث الثاني : مدخل للتنمية الاقتصادية.**
- **المبحث الثالث : دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية.**

المبحث الأول: الإطار النظري للمصارف الإسلامية

تعتبر المصارف الإسلامية نموذجا ماليا حديثا قائما على أساس الشريعة الإسلامية، التي تحظر المعاملات الربوية وتشجع على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وقد ظهرت هذه المصارف كاستجابة للحاجة إلى وجود نظام مصرفي يتوافق مع تعاليم الإسلام ويلبي الاحتياجات الأفراد والمؤسسات الساعية الى تعامل المالي وفقا للشريعة. سنقوم من خلال هذا المبحث بتوضيح مفهوم المصارف الإسلامية، نشأتها وتطورها، أنواعها وأهدافها، بالإضافة إلى آليات عملها.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص المصارف الإسلامية، نشأتها وتطورها

تعد المصارف الإسلامية أحد أهم مكونات النظام المالي المعاصر الذي يسعى إلى تحقيق التوازن بين المبادئ الشرعية ومتطلبات التنمية الاقتصادية، سنحاول من خلال هذا المطلب إلى تعريف المصارف الإسلامية وخصائصها، كذلك نشأتها وتطورها.

أولا: مفهوم المصارف الإسلامية

يعرف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أي الربا أخذا أو عطاء، فالبنك الاسلامي يتلقى من العملاء ودائعهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء فوائد لهم، ومن ناحية أخرى فإنه حين يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فإنه لا يقرض أحدا مع اشتراط الفائدة وإنما يقوم بتمويل النشاط على أساس المشاركة في الربح والخسارة[1].

ومن جهة أخرى يعرفه الدكتور عبد الرحمان يسري على أنه: «مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الغراء ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع داخليا وخارجيا»[2].

كما يعرف المصرف الإسلامي بأنه: «منظمة مالية ومصرفية اقتصادية واجتماعية ، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات، وتعمل عللا استخدامها الاستخدام الأفضل مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال، كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع،

[1]– ناصر خليفة عبد المولى، محمد الصيرفي، **البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي**، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2015، ص 49.

[2]– محمود عبد الكريم أحمد رشيد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008، ص 14.

وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع»[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف شامل للمصارف الإسلامية حيث هو مؤسسة مالية ومصرفية تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها ومعاملاتها، حيث لا تتعامل بالفائدة (الربا) سواء في الأخذ أو العطاء، يعتمد المصرف في تمويل مشاريعه وأنشطته الاستثمارية على صيغ التمويل الإسلامي، مستهدفًا جذب الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات دون تقديم أي فوائد على الودائع. كما يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، وتقديم خدمات مصرفية متنوعة تلبي احتياجات المجتمع، مع تعزيز التكافل الاجتماعي وتحقيق عوائد عادلة للمستثمرين، بما يوازن بين الأهداف الاقتصادية والقيم الأخلاقية المستوحاة من الشريعة الإسلامية.

ثانيا: خصائص المصارف الإسلامية

ويمكن استخلاص من تعاريف السابقة خصائص المصارف الإسلامية في نقاط التالية ومن أبرزها:

1. المصارف الإسلامية أصبحت تؤدي جميع الوظائف التي يقوم بها البنوك التجارية من تمويل وتسيير للمبادلات وجذب للودائع وتحويل الأموال وصرف وتحصيل كل العمليات البنكية. التي لم يعد المجتمع قادرا على الاستغناء عنها[2].

2. استبعاد التعامل بالربا، فالاعتقاد الأساسي للمصارف الإسلامية هو المشاركة في الربح والخسارة حيث جعل رأس المال شريكا مع العمل في تحمل النتائج الإنتاجية[3] فأنذر الله عز وجل بمحق فوائد الربا بقولة تعالى: ﴿**يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ**﴾[4].

3. المصارف الإسلامية لا تقدم قروضا نقدية بل تقدم تمويلا عينيا، أي مرور التمويل دائما من خلال سلع وخدمات تنتج أو تتداول، ذلك أن البنوك التقليدية تعتمد في اقتراضها للمقترض لكن المصارف الإسلامية بوصفها الإسلامي يتطلب منها أن تحظ خطوة إضافية تزيد على اشتراط القدرة على الوفاء، فتمويل المصارف الإسلامية يشترط أن يكون التمويل مخصصا لمشروع إنتاجي يقدم خدمات للناس أو ينتج لهم سلعا[5].

---

[1]– عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، جدة، السعودية، 2004، ص 86.

[2]– رشيد حميران، **مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص177.

[3]– رشاد العصار ورياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص117.

[4]– سورة البقرة، الآية: 276.

[5]– منذر قحف، **الاقتصاد الإسلامي، علم أو وهم**، دار الفكر دمشق، 2000، ص188

4. المصارف الإسلامية ترتبط مع عملائها سواء كانوا أصحاب حسابات استثمارية أو ادخار أو مستخدمين لهذه الموارد بعلاقة مشاركة ومتاجرة[1].

5. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية والأصل في هذه الخاصية أن المصرف ينطلق من تصور الإسلام ومنهجه الخاص، والإسلام دين وحده الذي لا تنفصل فيه الجوانب المختلفة للحياة بعضها عن البعض الأخر، والاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصل من أصول هذا الدين[2].

6. وجود المصفاة الأخلاقية في اختيار المشروعات، ولذلك لم نجد في البنوك الإسلامية أي تمويل لصناعة الخمر أو غير ذلك من المواد الضارة، وهذه الخصيصة نشأة من الالتزام الشرعي لهذه المصارف[3].

ثالثا: النشأة وتطور المصارف الإسلامية:

تأسيساً على حرمة الربا، وعلى حقيقة أن "الفائدة" هي عين الربا، بعيداً عن "الربح الحلال"، وإيماناً باستحالة أن يكون فيما حرمه الله سبحانه شيء لا تقوم الحياة البشرية ولا تتقدم بدونه، قامت البنكية الإسلامية".

وتمثلت البداية في الدعوة إلى التحرر الاقتصادي، تدعيماً للاستقلال السياسي، بالعودة إلى الهوية، وتطبيق شرع الله والالتزام بأحكامه في مجال المال والمعاملات. وظهرت هذه الدعوة بقوة في كتابات جمال الدين الأفغاني ومحمد إقبال وابن باديس ومحمد عبده ورشيد رضا وحسن البنا والمودودي وغيرهم.

ثم قامت بعد سنوات أول تجربة عملية لبديل بنكي لا ربوي، هي تجربة "بنوك الادخار المحلية" بمركز ميت غمر محافظة الدقهلية بمصر، والتي أشرف على تنفيذها الدكتور أحمد النجار، عام 1963م، ومع محدودية هذه التجربة إلا أنها جسدت بنجاح من خلال فروعها التسعة جدوى العمل البنكي الإسلامي في تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها في مشروعات التنمية المحلية، ولأسباب سياسية أساساً . لم يكتب لهذه التجربة الرائدة الاستمرار، وتمت تصفيتها وانتقال أصولها في النهاية، عام 1967م.

وفي السبعينات أصبحت البنكية الإسلامية حقيقة واقعة، وأخذت عملية إنشاء المصارف الإسلامية تتزايد عاماً بعد عام. فتم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي في مصر (1971م) ليعمل، كما نص نظامه الأساسي في النشاط البنكي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية[4].

ويمكن تبيان ذلك من خلال الجدول التالي:

---

[1]– وهبة الزخيلي، **أحكام التعامل مع المصارف الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة**، دار المكتبي، سورية، ص177.

[2]– أحمد بن عبد العزيز، النجار وآخرون، **100سؤال، 100 جواب حول البنوك الإسلامية**، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الطبعة الثانية، 1981، ص53.

[3]– منذر قحف، **مرجع سبق ذكره**، ص 187–188.

[4]– شهاب أحمد سعيدي العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 12 – 13.

الجدول (1-1): مراحل تطور المصارف الإسلامية

المرحلة	تسميتها	أهم مميزاتها
(1850-1950م)	مرحلة دخول البنوك الإسلامية في العالم الإسلامي	تميزت هذه المرحلة برفض جمهور فقهاء المسلمين للنظام الربوي في المصارف التقليدية، وقيام بعض العلماء بالدعوة لوقف التعامل مع المصارف التقليدية، ومحاربة الفائدة المصرفية والكشف عن سلبياتها. وفي هذه المرحلة ظهرت أول فكرة في ماليزيا سنة 1940، تتمثل هذه الفكرة في تأسيس صندوق الحج بهدف تجميع المدخرات للأفراد الراغبين في القيام بفريضة الحج والقيام باستثمارها.
(1950-1970م)	المرحلة التمهيدية لظهور البنوك الإسلامية	تميزت ببداية التفكير المنهجي المنظم في باكستان سنة 1950، وبعدها في سنة 1963 أنشأت بنوك الادخار بإقليم الدقهلية في مصر، وذلك على يد أحمد عبدالعزيز النجار حيث كانت بمثابة صناديق ادخار توفير لصغار الفلاحين، لكن سرعان ما تم إنهاء التجربتين.
(1970-1980م)	مرحلة تأسيس البنوك الإسلامية	تزامنت مع الزيادة في أسعار النفط في بداية السبعينات، تميزت بتأسيس أول بنك إسلامي عمومي (بنك ناصر الاجتماعي في مصر عام 1970)، أيضا البنك الإسلامي للتنمية في جدة عام 1975 وهو أول بنك إسلامي دولي مؤسس بين الحكومات، كذلك البنك الإسلامي الخاص متمثل أساسا في بنك دبي الإسلامي في الإمارات عام 1975.
(1980-1990م)	مرحلة توسيع نشاط البنوك الإسلامية	تميزت هذه المرحلة بظهور مجموعات مالية إسلامية منظمة تتكون من عدد من المصارف الإسلامية وشركات الاستثمار المنتشرة حول العالم، وتعتبر دار المال الإسلامي في هذه المرحلة أول مجموعة إسلامية تدعم مسيرة المصارف الإسلامية بتأسيسها لعدة مصارف أطلق عليها مصارف الفيصل في مصر،السودان البحرين، تركيا، النيجر، غينيا، السنغال وسويسرا وغيرها، بالإضافة إلى مجموعة البركة أسست العديد من المصارف والمؤسسات المالية (مصارف البركة في البحرين تونس السودان ،مصر ،الجزائر، تركيا وجنوب افريقيا وغير ذلك.
(من 1990- إلى يومنا)	مرحلة انتشار البنوك الإسلامية	تميزت هذه المرحلة بانتشار البنوك الإسلامية في جميع أقطار العالم حتى أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو فروع أو بنوك إسلامية مثل سيتي بنك، لويدز وغيرها.

المصدر: شرافة نسيبة، **المنتجات المالية في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، 2021/2020، ص 5.

المطلب الثاني: أنواع وأهداف المصارف الإسلامية

نسعى من خلال هذا المطلب التعرض لأنواع المصارف الإسلامية وأهدافها.

أولا: أنواع المصارف الإسلامية:

يمكن التمييز بين عدة أنواع للبنوك الإسلامية وذلك وفقا لمعايير، وسيتم التطرق إليها حسب كل معيار فيما يأتي:

1. وفقا للنطاق الجغرافي: يتعلق ذلك بالامتداد الجغرافي لنشاط البنك، ويمكن التمييز بين نوعين من البنوك وفقا لهذا المعيار[1]:

1.1. بنوك إسلامية محلية النشاط: يقتصر نشاطها داخل الدولة التي تمارس فيها نشاطها ولا يتعدى عملها خارج هذا النطاق.

2.1. بنوك إسلامية دولية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النطاق المحلي، ويتخذ ذلك أشكالا مختلفة كإقامة علاقات مع البنوك الأخرى وإقامة مكاتب تمثيل خارجية في الدول الأخرى وفتح فروع لها بالدول الخارجية وإنشاء بنوك مشتركة مع بنوك أخرى في الخارج.

2. وفقا للمجال التوظيفي للبنك: يمكن هنا التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية[2]:

1.2. بنوك إسلامية صناعية: وهي تلك البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك الإسلامي مجموعة من الخبرات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار في هذا المجال.

2.2. بنوك إسلامية زراعية: وهي التي يتجه نشاطها إلى تمويل المشروعات ذات الطابع الزراعي باعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي والهام.

3.2. بنوك الادخار والاستثمار: الإسلامية حيث تعمل هذه البنوك على نطاقين، نطاق بنوك الادخار أو صناديق الادخار مهمتها جمع المدخرات من صغار المدخرين وكبارهم على حد سواء ونطاق البنوك الاستثمارية الذي يقوم بعملية توظيف الأموال التي سبق الحصول عليها في بنوك الادخار وتوجيه هذه الأموال إلى مراكز النشاط الاستثماري المختلفة.

4.2.بنوك التجارة الخارجية الإسلامية: وهي من أهم البنوك التي تحتاج إليها الدول الإسلامية لإيجاد الوسائل والأدوات المصرفية الإسلامية التي تؤمن وتساعد على تحقيق وتعظيم وزيادة التبادل التجاري بين الدول كما وقيمة.

---

[1]– محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصر،1995، ص62. (بتصرف)

[2]– المرجع نفسه، ص 63.

5.2.بنوك إسلامية تجارية: بنوك إسلامية تتخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجار وفقا للأسس والأساليب الإسلامية.

3. وفقا لحجم النشاط: تتمثل البنوك الإسلامية وفقا لهذا الأساس على نوعين هما:[1]

1.3. بنوك إسلامية صغيرة الحجم: هي بنوك تقتصر أنشطتها ومعاملاتها المصرفية على الجانب المحلي، وتعمل على جمع المدخرات وتقديم التمويل القصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات، كما أنها تنقل فائض مواردها الى البنوك الإسلامية الكبيرة، وهذه الأخيرة تتولى توظيفها في المشروعات الضخمة.

2.3. بنوك إسلامية متوسطة الحجم: تكون أكبر من حيث الحجم، وأكبر من حيث العملاء، وأكبر اتساعا من حيث المجال الجغرافي، وأكثر خدمات من حيث التنوع مقارنة بالبنوك الإسلامية صغيرة الحجم، إلا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية، وهي تعتبر بنوك ذات طابع قومي.

4. وفقا للإستراتيجية المستخدمة: تنقسم البنوك الإسلامية وفقا للإستراتيجية المستخدمة إلى الأنواع التالية[2]:

1.4. بنوك إسلامية قائدة ورائدة: تعتمد هذه البنوك على إستراتيجية التوسع والابتكار والتطوير، بالإضافة إلى تطبيق التكنولوجيا في المعاملات المصرفية وتعمل على نشر خدماتها لجميع عملائها، أيضا لها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكبر خطر وبالتالي الأعلى ربحية.

2.4. بنوك إسلامية مقلدة وتابعة: تعتمد على إستراتيجية المحاكاة والتقليد، ومن ثم فإن هذا النوع ينتظر جهود البنوك الكبرى في مجال تطبيق النظم المصرفية، فإذا نجحت في استقطاب جانب هام من العملاء وأثبتت ربحيتها سارعت هذه البنوك بتقليدها وتقديم خدمات مصرفية مشابهة لها.

3.4. بنوك إسلامية محدودة النشاط (حذرة): يقوم هذا النوع من البنوك على إستراتيجية الرشادة المصرفية حيث تقوم بتقديم الخدمات المصرفية التي ثبتت ربحيتها فعلا، وعدم تقديم الخدمات مرتفعة التكلفة، لذلك فهي تتسم بعدم تمويل أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيته لذلك سميت بالبنوك الحذرة.

5. وفق للعملاء المتعاملين مع البنوك: حيث يتم تقسيم وفقا لهذا الأساس إلى نوعين أساسين هما[3]:

---

[1]– كمال مطهري، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،(دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران الجزائر، 2012، ص 22–23.

[2]– عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي (النقود–البنوك التجارية البنوك الإسلامية–السياسة النقدية الأسواق المالية–الأزمة المالية)**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 20–31.

[3]– خليفي مهدي، **دور البنوك الإسلامية في تحقيق تنمية الاقتصادية**، مذكرة ماستر، تخصص نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021_2020، ص 15.

1.5. بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: وهي تلك البنوك التي تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها للأفراد سواء كانوا أفرادا طبيعيين أو معنويين وسواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى ، وتسمى عمليات الجملة أو عمليات المصرفية العادية والمحدودة التي تقدم للأفراد الطبيعيين التي تسمى عملية التجزئة

2.5.بنوك إسلامية غير عادية: هذا النوع لا يتعامل مع الأفراد بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته الأخرى للبنوك الإسلامية العادية وذلك لمواجهة أزمات التي تصادفها أثناء نشاطها وتتأثر هذه البنوك أثناء عملها بجملة من العوامل حيث تضع حدودا لمواصلة مختلف نشاطاتها.

ويمكننا تلخيص أنواع المصارف الإسلامية من خلال الاعتماد على ما سبق في الجدول التالي:

الجدول (1-2): أنواع المصارف الإسلامية

أنواع المصارف الإسلامية				
وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك	**وفقا للإستراتيجية المستخدمة**	**وفقا لحجم النشاط**	**وفقا للمجال الوظيفي**	**وفقا للنطاق الجغرافي**
-بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد -بنوك إسلامية غير عادية	-بنوك إسلامية قائدة ورائدة -بنوك إسلامية مقلدة وتابعة -ببنوك إسلامية محدودة النشاط	-بنوك إسلامية صغيرة الحجم -بنوك إسلامية متوسطة الحجم	-بنوك إسلامية صناعية -بنوك إسلامية زراعية -بنوك الادخار والاستثمار -بنوك التجارة الخارجية الإسلامية -بنوك إسلامية تجارية	- مصارف إسلامية محلية النشاط - مصارف إسلامية دولية النشاط

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا: أهداف المصارف الإسلامية: تلتزم البنوك الإسلامية بتحقيق مجموعة الأهداف المتمثلة في[1]:

– توفير الجو المناسب لجذب رؤوس الأموال الإسلامية الجماعية بما يحقق لها الاستقلالية والتحرر من التبعية الخارجية التي تستنزف مواردها وتدمر اقتصادها، وبالتالي فهي تشجيع الاعتماد الجماعي على ذات بين الدول الإسلامية، وتقوية علاقة الترابط والتكامل بينهما، الواضعة بذلك حدا لمشكلة نقص حجم المدخرات وصغر التراكم الإسلامي بهذه الدول؛

– تولي هذه البنوك اهتماما بالغا بتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد وترشيد سلوكيات الإنفاق عندهم، وذلك من أجل تعبئة الموارد الفائضة الناتجة عن عدم استخدام هذه الأموال وعدم الانتفاع بها، خاصة تلك التي لا تتجه إلى المصارف التقليدية بسبب التعامل هذه الأخيرة بالربا، أو نتيجة لأن تلك المصارف لا تهتم بتعبئة هذه

[1]– حنيش أحمد، عباسي إبراهيم، **دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، سبتمبر 2017، ص 132-133.

الموارد والأموال وتجميعها باعتبارها مدخرات صغيرة، على رغم من أن تجميعها قد يكون مصدرا للموارد المالية الضخمة إذا كان عدد هؤلاء المدخرين كبير؛

– استحداث أدوات مصرفية إسلامية جديدة وتحسين القائمة منها، وذلك بهدف جذب المزيد من الموارد وتوجيهها من أجل استخدامها بشكل يجعلها قادرة على تغطية وإشباع الرغبات وحاجات عملائها من جهة، وتمكينها من استمرار والتكيف مع المتغيرات تشهدها البيئة من جهة أخرى؛

– تهدف البنوك الإسلامية كأي مؤسسة اقتصادية إلى تحقيق الربح المناسب والمشروع نتيجة لممارستها النشاط المصرفي، مراعية في ذلك عدم المغالاة أو الإلحاق ضرر بالأطراف ذات الصلة بعملها؛

– نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل لتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لدول وشعوب الإسلامية وسبيلها للانعتاق من جملة المشاكل والأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها؛

– تهتم البنوك الإسلامية بتنمية الحرفيين والصناعيَيْنِ الحرفية والبيئية والصناعات الصغيرة وتعاونيات باعتبارها جميعا الأساس الفعال لتطوير البنية الاقتصادية والصناعية في دول الإسلامية، والاستفادة من التجارب الدول الإسلامية التي تمت في هذا المجال وتوسيع قاعدة الملكية والمشاركة في المجتمع؛

– محاولة القضاء على البطالة وزيادة عدد العاملين مع التركيز على تنشيط الاستثمار وذلك من خلال توظيف الأمثل للموارد البنك في المشاريع والاستثمارات المباشرة التي تقوم إما على تأسيس شركات جديدة أو تطوير وتوسيع القائمة منها؛

– تقديم الخدمات الاجتماعية التي تسهم في تطوير وتلبية احتياجات المجتمع من خلال خدمة الأفراد الأكثر حاجة منهم وذلك بالإسهام في إنشاء مشاريع الخيرية منح القروض الحسنة، جمع الأموال الزكاة واستخدامها في مجالات متخصصة لها؛

– محاربة الاحتكار بشتى أنواعه بإتاحة أدوات تضمن التوزيع عادل للثروة وتحقق الأمن والاستقرار.

المطلب الثالث: آلية عمل المصارف الإسلامية

تعمل المصارف وفق نظام مالي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تقوم على تحريم الفوائد الربوية والالتزام بصيغ التمويل الإسلامي، تسعى هذه المصارف إلى تحقيق التنمية من خلال أدوات مالية مبتكرة تتماشى مع الضوابط الشرعية، نسعى من خلال هذا المطلب إلى تعرف على آلية عمل هذه المصارف.

أولا: مصادر تمويل المصارف الإسلامية:

ويقصد بها تلك الموارد التي تتدفق من خلالها الأموال المختلفة إلى البنك الإسلامي، ولا تخرج هذه المصادر عن نوعين رئيسيين من المصادر وهما:

1.المصادر الداخلية (الذاتية) للأموال:

1.1.رأس المال: والذي يتم الحصول عليه من الموارد التي تتجمع في البنك من قبل المساهمين، يعد رأس المال بالنسبة للبنوك بمثابة تأمين لامتصاص الخسائر المتوقعة والتي يمكن حدوثها في المستقبل بالإضافة إلى أنه يمثل المصدر الأساسي للأموال لبدء النشاط[1].

2.1. الاحتياطات: تحتفظ البنوك الإسلامية بجزء من أرباح السنوات السابق على شكل احتياطات مالية تعزز رأس المال لمواجهة المخاطر المالية ولزيادة الثقة لدى المودعين بمتانة الوضع المالي للبنك ومنها: حساب الاحتياطي القانوني، حساب الاحتياطي الاختياري، حساب الاحتياطي الرأسمالي[2].

3.1. الأرباح المحتجزة(المدورة): هي الأرباح التي يحتجزها البنك الإسلامي في قرار من مجلس الإدارة ومصادقة الجمعية العامة، حيث أن هذه الأرباح المحتجزة تدور إلى الأعوام اللاحقة، كما بإمكان البنك إضافتها إلى احتياطي العام أو تتخذ لزيادة رأس ماله، وتعد هذه الأرباح غير الموزعة موردا ذاتيا من موارد البنك الإسلامي[3].

4.1. المخصصات: المخصصات هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، لكنه قد لا يكون معلوما وقت الحدوث، أو مقداره بدقة، ولذا يقال المخصصات تحميل على الأرباح مثل المصروفات والخسائر[4].

2. المصادر الخارجية (غير الذاتية) للأموال: تعتبر أنشطة قبول الودائع والمدخرات أهم أنشطة البنوك الإسلامية إذ هي المصدر الرئيسي لقدرة البنوك على إجراء عمليات التمويل والاستثمار وذلك من خلال ما يلي:

1.2. الودائع: وتتمثل في:

1.2.الودائع الجارية: وهي الأموال التي يضعها الأشخاص لدى البنك الإسلامي، التي يتعهد بردها عند الطلب، ويفتح لها البنك حسابات جارية لإجراء مختلف العمليات عليها، من طلبات السحب أو التحويل لقاء أجرة أو عمولة يتلقاها نظير إداراتها لها، فهي لا تختلف عن الودائع الجارية في البنوك التقليدية، من حيث أنها

---

[1]– محي الدين محمود عمر، **إشكالية السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية – حالة مصرف البركة الإسلامي 2009–2014**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد الثاني، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، 2015، ص 115–116.

[2]– محمد فهد شيخ عثمان، **إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 40.

[3]– حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية (أداؤها المالي وأثرها في سوق الاوراق المالية)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2011، ص 38.

[4]– محي الدين محمود عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص 116.

لا تستحق أي عائد، فهي عبارة عن خدمة تقدمها البنوك للمتعاملين معها من اجل تسهيل معاملاتهم المالية وتبسيطها[1].

– **الودائع الاستثمارية:** هي عبارة عن الأموال التي يضعها العملاء تحت الصرف بنك الإسلامي من أجل الاستثمار والمضاربة بها، ولا يطلبها أصحابها إلا بعد حلول الأجل المتفق عليه مع البنك الذي يستفيد منها طيلة مدة المودعة لديه في توظيفاته وخدماته، وتسمى بالودائع لأجل[2].

– **الودائع الادخارية:** عبارة عن حسابات تفتح لتشجيع صغار المدخرين، ويحصلون على جزء من الأرباح المحققة المحتسبة على أساس الرصيد الأدنى للحساب ويمنح المدخر عادة فيها دفتر تسجل فيه كل عمليات السحب والإيداع[3].

2.2.صكوك التمويل الإسلامي: هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية منافع والخدمات أو أعيان أو وحدات في مشروع معين، وحتى في نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتئاب[4].

3.2. صناديق الاستثمار: تمثل أوعية استثمارية تلبي حاجات ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم لتحقيق عوائد مجزية، يأخذ البنك نسبة معروفة من الربح مقابل إدارته لهذا الصندوق، كما يمكنه أن يقوم بتوكيل أحد الجهات المختصة بهذا النشاط لإدارة هذا الصندوق مقابل نسبة معينة من الأرباح.

4.2. ودائع المؤسسات المالية الإسلامية: قد تقوم بعض البنوك الإسلامية بتحويل جزء من الفوائض النقدية لديها إلى البنوك الأخرى، إما في صورة ودائع استثمار أو في صورة ودائع جارية وذلك لتسوية بعض المعاملات بينها[5].

---

[1]– حمزة شوادر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية: في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية**، النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص 162.

[2]– علي عبد الحفيظ بهون، **خصوصية رقابة البنك المركزي الجزائري على بنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير في القانون العام، تخصص دولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، 2014، ص107.

[3]– سندس ريحان باهي، **دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية – دراسة تجارب دولية رائدة**، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017/2018، ص 18–19.

[4]– ريمة بن عميروش، **البنوك الإسلامية بين التحديات والعراقيل (بنك البركة الجزائري نموذجا)**، مجلة أبحاث قانونية والسياسية، العدد8، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019، ص 98.

[5]– حسن حسين هندري، **دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد28، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2011، ص 104.

5.2. سندات المقارضة المشتركة: وهي عبارة عن وثائق موحدة القيمة وصادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحررة بها على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المحققة سنويا حسب شروط الإصدار ، ولهذه السندات فترة محددة حيث لا تتعدى 10 سنوات.

6.2. سندات المقارضة المخصصة: تختلف هذه السندات عن سندات المقارضة المشتركة بأنها مربوطة بمشروع بعينه أو غرض محدد، ويتم تصنيفها على ضوء نتائج أعمال المشاريع الممولة من أموال هذا الإصدار ويحدد لها نسبة من إيرادات المشروع الصافية المستثمرة فيها من قبل مجلس إدارة البنك[1].

ومما سبق نلخص مصادر تمويل المصارف الإسلامية في المخطط التالي:

الشكل (1-1): مصادر تمويل المصارف الإسلامية

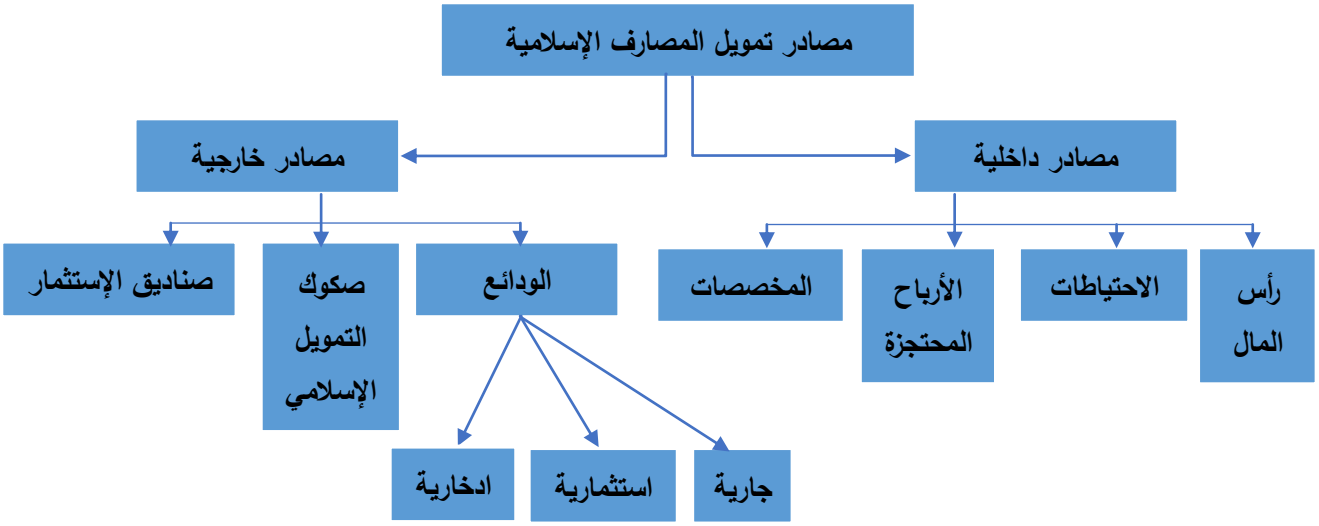

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا: خدمات المصارف الإسلامية: تتمثل في:

1. الوديعة المصرفية:

الوديعة المصرفية هي المال الذي يترك عند الأمين (تسليط الغير على حفظ مال دلالة أو صراحة).فالوديعة المصرفية عبارة عن قرض من قبل صاحب المال للمصرف على فائدة ربوية مشروطة صراحة أو ضمناً مقابل الأجل (ربا الديون)، فلا تعتبر وديعة شرعاً من قبيل القرض لانطباق شروطه عليها رغم اسمها، فجميع قواعد القرض وشروطه المعروفة شرعاً تنطبق عليها، فإذا ارتبطت بفائدة أصبح قرضاً ربوياً كما الحال في المصارف التجارية الربوية، فالمودع يسترد البدل والفائدة المقررة على المال، أما في المصارف الإسلامية فتكييف الوديعة غير الاستثمارية بأنها قرض حسن. إذ إن المصارف الإسلامية لا تدفع فوائد على الودائع الآجلة ولا الجارية

[1]- فراح عماد، **دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013-2014، ص 41-42.

(والتي تدفع لها فوائد بعض المصارف الربوية)، وإنما هي قروض حسنة يقدمها العميل للمصرف الإسلامي وهو مأذون في التصرف فيها ملتزماً بقواعد القرض الحسن في الإسلام[1].

2.تحصيل الأوراق التجارية وخصمها: الأوراق التجارية هي صكوك ليس لها خصائص النقود، ومع ذلك فقد جرى قبولها كأداة فعالة بدلا من النقود لأنها تمثل حقا نقديا ثابتا، يستحق الدفع بعد الاطلاع أو بعد أجل قصير، وأنواعها الشيك الكمبيالة والسند الأدنى.

أما خصم الأوراق التجارية، فهي عملية مصرفية يقوم بموجبها حامل الورقة التجارية في نقل ملكيتها عن طريق التظهير إلى البنك قبل موعد الاستحقاق، قابل حصوله على قيمتها مخصوصا منها مبلغ معين، ولا يجوز للبنك الإسلامي خصم الكمبيالات لأن هذا يدخل فنطاق الربا المحرمة شركا[2].

3.التحويلات النقدية: هي أن يقوم المصرف بتحويل النقود من مكان إلى أخر، كأن يدفع شخص إلى مصرف مبلغا من المال في سعودية ويأخذ هذا المبلغ تحويلا على مصرف في مصر، أو أن تحمل للمصرف السعودي تسليم مبلغ لشخص أخر في مكان أخر بطرق عديدة ومقابل أجور زهيدة. وقيام المصرف بمثل هذه العمليات وأخذ عمولة أو أجر عليها جائز، وهو أجرى مشروعة، وقد تكون عمليات التحويلات النقدية داخلية أو خارجية وتتضمن شراء وبيع العملات الأجنبية، فالعمولة التي يتقاضاها المصرف والمصاريف الفعالية التي يستردها ليست من قبيل الربا، وتقديم هذه الخدمات للعملاء يمثل أحد مصادر إيرادات في هذه المصارف[3].

4. الاعتمادات المستندية: تقدم هذه الخدمة لتجار الاستيراد والتصدير والاعتماد المستندي هو عبارة عن تعهد بالسداد والدفع من قبل المصرف للاعتماد نيابة عن عمل طالب الاعتماد (المستورد) لصالح حساب المستفيد من الاعتماد (المصدر) لدى مصرف في دولة أخرى[4].

5.إصدار خطابات الضمان: خطابات الضمان هو تعهد في البنك بقبول دفع مبلغ معين لدى الطلب لدى المستفيد من ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان عند عدم قيام الطالب بالتزامات معينة من قبل المستفيد، ولخطابات الضمان عدة أطراف هم:

- المكفول (المتعهد) أو المقاول الذي يتولى مشروعا بالمناقصة كبناء مدارس ومستشفيات...الخ؛
- الكفيل (البنك) الضامن؛

---

[1]- محمود عبد الكريم أحمد رشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص159-160.

[2]- أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل تحديات العولمة، (استراتيجيات مواجهتها)**، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص82.

[3]- رابحي بوعبد الله، **المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية (تجربة البنك البركة الجزائري أنموذجا)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات الاقتصادية، العدد37، جامعة زيان عاشور، الجلفة، أفريل 2019، ص 371.

[4]- سعيد علي محمد العبيدي، **الاقتصاد الإسلامي**، دار الدجلة للنشر، الطبعة الأولى، 2001، ص 298.

– المكفول له وهو المتعهد له المستفيد سواء كان جهة حكومية عامة أم خاصة أم أهلية والكفاية مشروعة في الإسلام[1].

ويقوم البنك بإصدار خطابات ضمان، وذلك لتحقيق الخدمات المطلوبة لتسيير أعمال العملاء استنادا لأمر أحلهما الشرع هما:

– الوكالة وهي من العقود التي يجوز أخذ الأجر عليها؛

– الكفالة وهي من العقود التبرعات.

ولتسيير أعمال العملاء لدى البنك الإسلامي فإنه يعتمد على نوعين من خطابات الضمان هما:[2]

1.5.إصدار خطابات ضمان مؤقتة: وهي خاصة بالعطاءات المناقصات كونها تمثل تعهد يدل على جدية والتزام العميل برغبته في تنفيذ العطاء أو شراء مناقصة إذا رست عليه، وينتهي الخطاب الضمان إذ لم يرس العطاء على العميل.

2.5.إصدار خطابات الضمان النهائية: وهي خاصة بحسن التنفيذ العملاء للمشروعات التي يقومون بها وحتى تتأكد الجهة صاحبة المشروع من حسن التنفيذ حسب مواصفات العقد تطلب خطابات ضمان مصرفي بنسبة معينة من قيمة المشروع وينتهي الخطاب باستلام المشروع من قبل أصحابه.

6. الصرف:

من الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية صرف العملات، ويمكن تعريفه لغة واصطلاحا بأنه:(بيع النقود ببعضها) وهو نوع من المبادلات كمبادلة نقد بنقد أو عملة بأخرى وهو جائز شرعاً بالنص والإجماع.

أدلة مشروعيته: لحديث مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبًا إِلا هَاءَ وَهَاءَ وَالْبُرُ بِالْبُرِّ رِبًا إِلا هَاءَ وَهَاءَ وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبَا إِلَّا **هَاءَ وَهَاءَ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًا إِلا هَاءَ وَهَاء) أي يداً بيد**».

7. الإقراض:

إن نشاط المصرف الإسلامي الإقراضي محدود (ثانوي)؛ لأن عمر المصرف الإسلامي الاستثمار، ومع هذا يقوم بالإقراض الحسن في حالات منها:

– إقراض عملاء المصرف قروضاً قصيرة الأجل غالباً لمواجهة حالات الحاجة للسيولة المؤقتة أو الموسمية أو الطارئة؛

---

[1]– صادق راشد الشمري، **أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية**، دار اليازوري، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص125.

[2]– محمود محمد العجلوني، **البنوك الإسلامية –أحكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية–**، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 300.

– الإقراض العرضي لتأدية بعض الخدمات المصرفية ؛ كخدمات الضمان والاعتماد المستندي وخصم الأوراق التجارية أو قبولها في الحالات الجائزة شرعاً؛

– بعض القروض الاستهلاكية الضرورية وكل هذه الأنواع بما فيها إقراض الموظفين أو العملاء قرض حسن لأجل الزواج أو الظروف الطارئة كلها قروض حسنة (مجاني) تميزاً لها عن القروض – التي تقوم بها المصارف الربوية – (الخبيثة). ومع هذا فإن القرض يمثل عبئاً على المصرف الإسلامي؛ لأنه يستخدم الأموال بدون عائد مادي ؛ (لأنه في نظرنا العائد آخروي أمر في غاية الأهمية)، فضلاً عن تعريض المصرف لمخاطر السداد والمماطلة وقد بحث العلماء مشكلة المديونيات المتعثرة في المصارف الإسلامية في مؤتمرات وندوات عدة تحت باب (إلزام المدين المماطل بالتعويض)، ويعوض ما يقدمه المصرف الإسلامي من صندوق القرض الحسن وصندوق الزكاة وغيرها[1].

ثالثا: أساليب التمويل في المصارف الإسلامية:

ترتكز البنوك الإسلامية على التمويل والاستثمار كوسيلتين مهمتين في نشاطها المصرفي، وفق صيغ متعددة هي في الأصل معروفة في الفقه الإسلامي يجرى تطويرها كي تتلاءم وتنسجم مع الرؤية المصرفية الإسلامية الحديثة ومن أهم صيغ التمويل نذكر منها:

1. المضاربة:

تعريفها: لغة: مأخوذ من الضرب في الأرض وهو السير فيها للسفر مطلقا،[2] لقول تعالى: ﴿**وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ**﴾[3]. أو للسفر بغرض التجار وابتغاء الرزق، لقوله تعالى: ﴿**وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ**﴾[4].

اصطلاحا: عرفها المرغيناني من الحنفية أنها: عقد على الشراكة بمال من أحد الجانبين والعمل من الجانب الآخر[5].

---

[1]– محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 165.

[2]– شقيري نوري موسي، **المصارف الإسلامية (الاستثمار والتمويل في الإسلام)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2019، ص 177.

[3]– سورة النساء، الآية: 101.

[4]– سورة المزمل، الآية: 20.

[5]– يعرب محمود إبراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في تمويل والاستثمار**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2014، ص 92.

كيفية توظيفها في المصارف الإسلامية:

تعتبر المضاربة إحدى الأدوات التي يستخدمها البنك الإسلامي في توظيف الأموال وتمويل المشروعات، حيث يكون البنك رب المال، إضافة إلى كونها أحد وسائل جذب الادخارات وتشغيلها، حيث يكون البنك رب عمل ولعل أساس مشروعية المضاربة في فقه الإسلامي هو أنها تساهم في تحقيق تعاون بين مال والعمل بعيدا عن ربا والفوائد محرمة شرعا، فهي نظام تمويلي إسلامي يقوم على تسخير مال المجمع لدى البنك الإسلامي لكل فرد قادر على العمل وراغب فيه كل حسب خبرته ومهارته، كما هي مصدر تمويل لشركات.

فالمضاربة أداة فعالة في توظيف الأموال بدلا من الاكتناز من جهة، وتوظيف الطاقات القادرة على العمل من جهة ثانية. وتذويب الفوارق بين أغنياء الذين يملكون والفقراء الذين يقدرون على العمل من جهة ثالثة. وعلى أية حال يجب على البنوك الإسلامية أن تنتهج في استخدامها للمضاربة سياسة انتقائية بالنسبة للأشخاص الذين تتعامل معهم بدقة متناهية حفاظا على أموال البنك وعملائه من المودعين وأيضا بهدف تحقيق عوائد ملائمة على أموال المضاربة[1].

والشكل التالي يوضح طريقة عمل صيغة المضاربة:

الشكل (1-2): صيغة عقد المضاربة

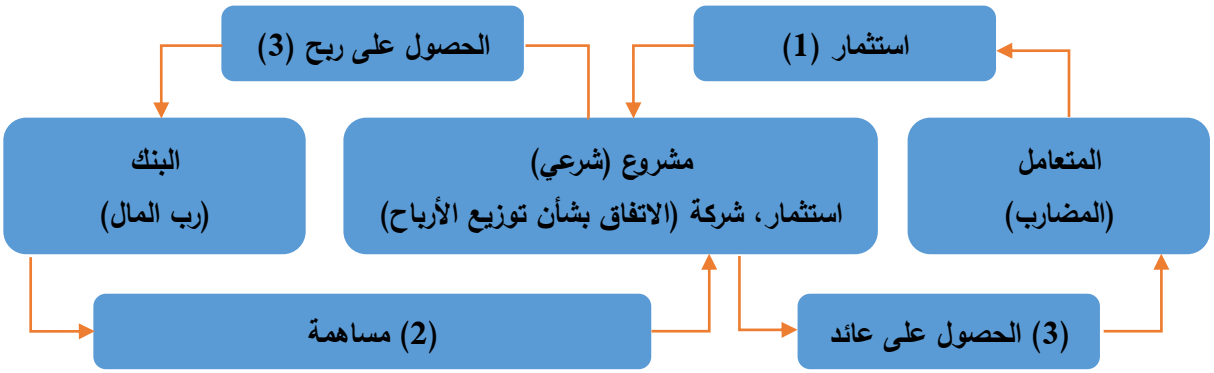

المصدر: الموقع الرسمي لبنك السلام الجزائر: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html ، تاريخ الإطلاع: 2025/02/17 التوقيت: 9:18.

2. المشاركة:

تعريفها:لغة: الإختلاط بمعنى خلط الماليين بحيث لا يتميزا عن بعضهما[2].

اصطلاحا: تعرف المشاركة على أنها عقد بين اثنين أو أكثر على أن يكون الأصل رأس المال والربح والخسارة مشتركا بينهم حسب ما يتفق عليه[3].

---

[1]- محمد محمود العلجوني، **مرجع سبق ذكره**، ص 218.

[2]- علاء مصطفى أبو عجيلة علاء بسيوني عبد الرؤوف، **المصرفية الإسلامية وصيغ التمويل والاستثمار**، دار التعليم الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، 2022، ص 123.

[3]- حمزة شوادر، **مرجع سبق ذكره**، ص 204.

كيفية توظيفه في البنوك الإسلامية:

وتكون إما عن طريق المشاركة في تمويل الصفقة الواحدة أو المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، أو عن طريق التمويل بالمشاركة المستمرة في رأس المال الثابت ورأس المال المتداول[1].

والمشاركة دليل مشروعيتها من الكتاب لقوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ**﴾[2].

ونبين طريقة عمل صيغة المشاركة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-3): صيغة عقد المشاركة

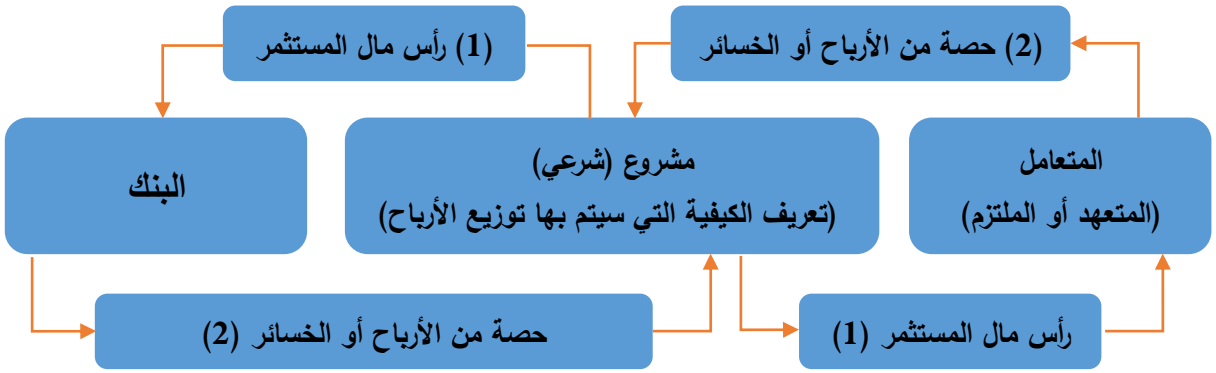

المصدر: الموقع الرسمي لبنك السلام الجزائر: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html ، تاريخ الإطلاع: 2025/02/17 ،التوقيت: 9:22.

3. السلم:

تعريفه:لغة: استعجال رأس مال وتقديمه "سلفا"[3].

اصطلاحا: بيع السلم: "هو بيع آجل بعاجل، وهو نوع من البيع يدفع فيه الثمن حالا، ويسمى رأس المال السلم، ويؤجل فيه المبيع الموصوف في الذمة، ويسمى **المسلم فيه** ويسمى البائع **المسلم إليه** والمشتري **المسلم** أو **رب السلم** إذن هو بيع موصوف في الذمة بثمن عاجل"[4].

كيفية توظيفه في البنوك الإسلامية: وتكون على النحو التالي:

- يصلح بيع السلم للقيام بالتعاقد حيث يتعامل المصرف الإسلامي مع المزارعين الذين يتوقع أن تتوفر لهم السلعة في الموسم من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم التي يمكن أن يشتروها ويسلموها إذا أخفقوا في التسليم من محاصيلهم فيقدم لهم بهذا البيع خدمات جليلة ويدفع عنهم كل مشقة في تحقيق إنتاجهم.

---

[1]- فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية (عالم الكتب الحديث)**، جدار للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 275.

[2]- سورة ص: الآية 24.

[3]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)**، دار وائل للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 207.

[4]- فؤاد بن حدو، **الصيرفة الإسلامية (موسوعة علمية عن آلية عمل البنوك الإسلامية)**، دار نشر استيراد وتوزيع الكتب، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2021، ص 470 .

- يستخدم بيع السلم في تغطية متطلبات النشاط التجاري والصناعي ولاسيما في المراحل السابقة لإنتاج وتصدير السلع ومنتوجات الرائدة وذلك بشرائها سلماً وإعادة تسويقها بأسعار مجدية يطبق بيع السلم من خلال البيع بمساعدة الحرفيين والصغار المنتجين عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج كرأس المال سلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها[1].

ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): صيغة السلم

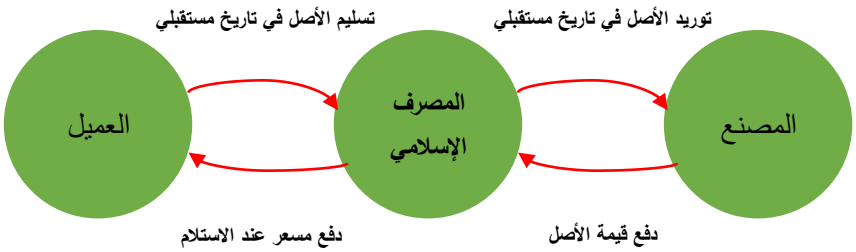

المصدر: من إعداد الطالبتين

4 . المرابحة:

تعريفها: لغة: المرابحة في اللغة مصدر من الربح، وهو النماء والزيادة خاصة في المبايعة، وباعته المتاع واشتريته منه المرابحة إذا سميت لكل قدر من الثمن ربحا[2].

اصطلاحا: يعرف البيع بالمرابحة على أنه بيع يحدد بيه الثمن على أساس إضافة ربح معين إلى الثمن الأول (ثمن التكلفة)، وبيع المرابحة أحد أنواع بيع الأمانة، وسمي الأمان لأن المشتري يأتمن البائع فيه عادة على بيان تكلفة البيع[3].

كيفية توظيفها في البنوك الإسلامية: وتكون على النحو الآتي:

- يتقدم طالب تمويل من البنك الإسلامي بشراء أصل رأس مالي أو سلع بغرض الإتجار فيها، ثم يقدم له فاتورة التسعيرة المرسلة من بائع المحلي الذي يمتلك السلعة وقد حددت في هذه التسعيرة مواصفات السلعة المراد شراءها.

- يتفق البنك الإسلامي مع طالب تمويل بالقيام البنك بشراءها لصالحه، ويتم توقيع وعد بالشراء من قبله ووعد من بنك سيقوم ببيعها له بزيادة معينة تمثل ربح بنك.

---

[1] صادق الراشد الشمري، **العمل المصرفي الإسلامي وأساسياته**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2022، ص 187.

[2] – فؤاد بن حدو، **مرجع سبق ذكره**، ص 446.

[3] –حمزة شوادر، **مرجع سبق ذكره**، ص 213.

- يتم توقيع عقد بيع المرابحة بعد وصول مستندات البضاعة للبنك، يحدد في هذا العقد قيمة البيع بما في ذلك ربح البنك، وهذا على أن يتم دفع الثمن مؤجلا على شكل أقساط[1].

ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-5): صيغة المرابحة

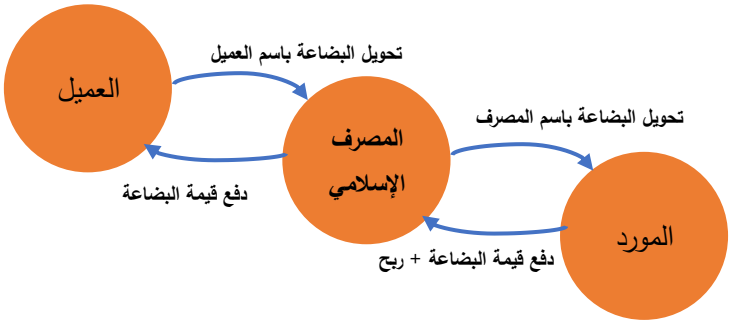

المصدر: من إعداد الطالبتين.

5 . المزارعة:

تعريفها: لغة: المزارعة على وزن مُفَاعَلَة وهي مأخوذة من الزرع وقد جاء في لسان العرب زَرَعَ الحَبَ يزْرَعُهُ زَرْعاً أو زراعة وقيل: الزَرْعُ طَرح البذر وتسمى مُخابرَة ومُحَالَقة[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿**أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ**﴾[3].

اصطلاحا: فيها يشارك أحد الشركاء بمال أو أحد عناصر الثروة وهي الأرض والعنصر الثاني وهو العمل من جانب الشريك الآخر، وهي بالتالي عقد مشاركة بين مالك الأرض والعامل فيها على استثمار الأرض بالزراعة، حيث يكون الناتج مشتركا، ولكن على وفق حصص معلومة بكل منهم ولأجل محدد، وقد تكون الأرض والبذر من المالك والعمل من العامل المزارع، وقد تكون الأرض فقط من المالك و البذر والعمل من المزارع[4].

كيفية توظيفها في البنوك الإسلامية: وتكون على النحو الآتي:

- يوفر البنك الإسلامي التمويل (الآلات، البذور، الأسمدة، المبيدات) والأرض ويقوم المزارع بالعمل، وهذه الصورة تأخذ شكلا من أشكال المضاربة.

- يوفر البنك الإسلامي التمويل و المزارع الأرض والعمل، مع حصول كل منهما على نسبة متفق عليها مسبقا.

---

[1]- سعيد سامي الحلاق وآخرون، **المصارف الإسلامية الواقع والتحديات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر الجديدة، 2011، ص 29 .

[2]- محمد عنان ابن الضيف، **مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية**، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص 72-73.

[3]- سورة الواقعة، الآية: 64.

[4]- نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، **المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي(الواقع والتحديات)**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد الثاني، العراق، 2010، ص 141.

ـ الصورة الثالثة: تعدد أطراف المزارعة بأن يوفر البنك التمويل وصَاحب الأَرض الأرضَ والمزارع العمل، مع حصول كل منهم على نسبة متفق عليها مسبقا.[1]

ونلخصها في الشكل كما يلي:

الشكل رقم (1-6): صيغة عقد المزارعة

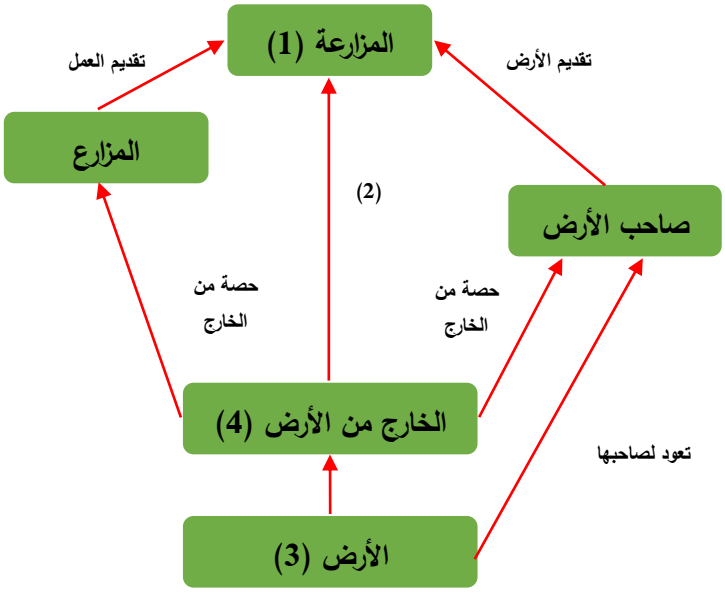

المصدر: فؤاد بن حدو، **الصيرفة الإسلامية موسوعة العلمية عن آليات عمل البنوك الإسلامية**، ألفا للوثائق للنشر واستيراد والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، 2021، ص 441.

6 . المساقاة:

تعريفها: لغة: المساقاة في اللغة على وزن مُفاعلة، وهي مشتقة من السقي.[2]

لقوله تعالى: ﴿**أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ(68) أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ(69) لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ**﴾.[3]

ب . اصطلاحا: المساقاة هي ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل جهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهدها بالسقي والرعاية، على أساس أن يوزع الناتج من الأثمار بينتهما بحصة نسبية متفق عليها.[4]

---

[1]- فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص 368 . 369 .

[2]- سورة الأنبياء، الآية: 70.

[3]- محمود محمد العجلوني، **مرجع سبق ذكره**، ص 278.

[4]- سليمان ناصر، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر (دراسة تقييمية عامة)**، منشورات ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2022، ص 22.

كيفية توظيفها في البنوك الإسلامية:

تعتبر المساقاة من صيغ توظيف أموال البنك الإسلامي في القطاع الزراعي المكملة لصيغ المزارعة وبيع السلم. ويمكن للبنوك الإسلامية أن تستخدم هذه العقود في تمويل متطلبات المساقاة من عماله ومياه ومبيدات كيماوية. وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمزارع الكبيرة التي لا يستطيع فرد واحد أن يقوم بالعمل فيها فتتولاها شركات خدمات الزراعية تأخذ تمويلا من بنك الإسلامي لاستئجار العمالة وشراء المياه والمبيدات الحشرية والكيماوية اللازمة لصيانة ورعاية هذه المزارع. على أن يكون العقد بين الشركة الخدمات الزراعية والبنك الاسلامي عقد مُشَارَكَة في المُسَاقَاة على أن يتقاسم بينهما حصة العامل من الخارج الزرع، ويمكن أن يقوم البنك الإسلامي بتأسيس شركات للخدمات الزراعية بهدف الحصول على عقود المساقاة مع أصحاب المزارع والكروم الكبيرة[1]، وسنبين طريقة عمل هذه الصيغة من خلال الشكل التالي:

الشكل (1-7): صيغة عقد المساقاة

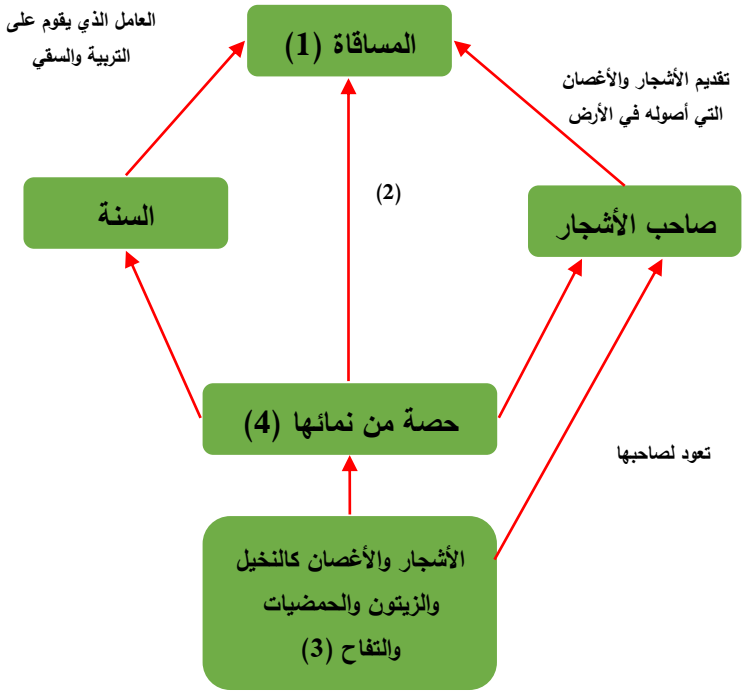

المصدر: فؤاد بن حدو، **مرجع سبق ذكره**، ص 444.

7 . الاستصناع:

لغة: جاء في مختار الصحاح: (والصِناعة بالكسر حرفة الصانع وعمله الصنعة)[2].

اصطلاحا: هو عقد بين بائع يسمى الصانع ومشتري يسمى المُستَصنع على بيع سلعة موصوفة في الذمة يصنعها البائع بمادة من عنده في مقابل ثمن حال أو مؤجل أو على أقساط[3].

[1]- محمود محمد العجلوني، **مرجع سبق ذكره**، ص 280.

[2]- يعرب محمود إبراهيم الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 167.

[3]- شقيري نوري موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 231.

. كيفية توظيفه في البنوك الإسلامية:

يمكن للمصارف الإسلامية استخدام أسلوب الإستصناع بطريقتين[1]:

الأولى: أن تدخل بعقد استصناع بصفتها بائعة (صانع)، وأن تعقد عقد استصناع (مقاولة من الباطن) بصفتها مشترية (مستصنع) من جهة أخرى لتصنع لها ما التزمت به في العقد الأول، على أن تجعل موعد التسليم في العقد الأول بعد موعد التسليم في العقد الثاني، وفي العقدين يمكن أن يكون الثمن معجلا أو مقسطا.

الثانية: يمكن للمصارف الإسلامية أن تشتري منتجات وفقا لعقود استصناع تكون هي فيها المستصنع، ثم تقوم ببيعها بيعا عاديا بثمن معجل أو مؤجل أو مقسط، ونلخصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-8): صيغة الاستصناع

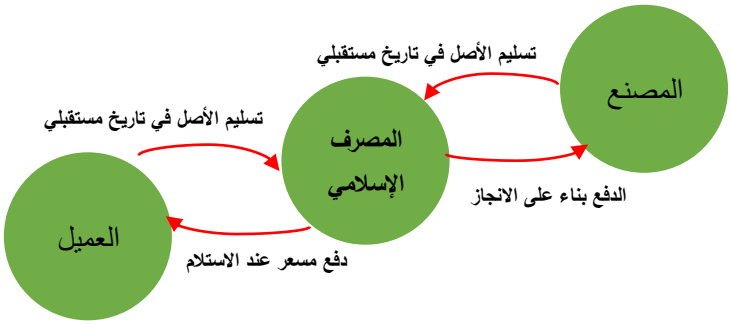

المصدر: من إعداد الطالبتين

8 . الإجارة :

تعريفها :لغة: الإجارة من أَجَر يأجِرُ، وهو ما أعطيت من أجر في عمل والمعروف في تفسير الأُجْرة هو ما يعطى الأجير في مقابلة العمل[2].

اصطلاحا: هي تمليك المنافع بالعوض، سواء كان ذلك العوض عينا أو دينا أو منفعة[3].

كيفية توظيفها في البنوك الإسلامية: وتكون على النحو الآتي:

- تأجير البنك الإسلامي للآلات والمعدات والمكنات للصناعيين وآلات البناء والحفر للمقاولين ، والحافلات والسيارات للناقلين وغيرها.
- تأجير الأشخاص والهيئات للبنك الإسلامي في حفظ الأوراق المالية والأشياء الثمينة وتحصيل الشيكات وغيرها مقابل أجر يأخذه البنك نظير الخدمات التي يؤديها للمتعاملين[4].

---

[1]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **مرجع سبق ذكره**، ص 217.

[2]- علاء مصطفى أبو عجيلة علاء بسيوني عبد الرؤوف، **مرجع سبق ذكره**، ص 197.

[3]- فؤاد بن حدو، **مرجع سبق ذكره**، ص 164.

[4]- فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص 387 . 388 .

الشكل رقم (1-9): صيغة الإجارة

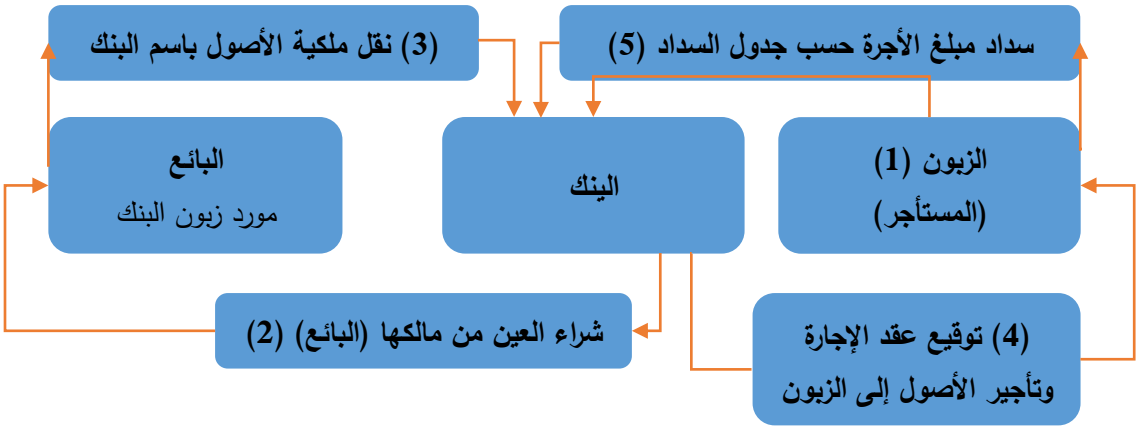

المصدر: الموقع الرسمي لبنك السلام الجزائر: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html تاريخ الإطلاع: 2025/02/17 الوقت: 10:07.

المبحث الثاني: مدخل للتنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية عملية ديناميكية مستمرة تتميز بالتعقيد والتداخل بين عدة عوامل حيث تشترك الدول في السعي لتحقيقها من خلال تبني سياسات اقتصادية مناسبة وتستمد هذه السياسات إلى استراتيجيات تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تعتمد على توفير بيئة مواتية للاستثمار وتأمين مصادر تمويل الكافية، ضمن هذا المبحث سيتم التطرق إلى المفاهيم وأهداف التنمية الاقتصادية وأهميتها، أبعادها ومتطلباتها، مع التركيز على أهم مصادر التمويل الذي تعتمد عليه الدول في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية، وأهدافها

تعتبر التنمية الاقتصادية فرعا من فروع علم الاقتصاد حيث ساهمت في تطوير العديد من القطاعات الاقتصادية في دول النامية ونهوضها لذلك تعد من وسائل المعززة للنمو الاقتصادي في العديد من قطاعات العامة كالتعليم والصحة وبيئة العمل وسياسات الاجتماعية وغيرها من القطاعات التي تسعى الى زيادة كفاءتها وقدرتها على التأقلم مع ظروف الاقتصادية المؤثرة على قطاع الاقتصادي، ففي مجال الاقتصادي، يواجه الخبراء تحديات في الوصول إلى تعريف موحد لمفهوم التنمية الاقتصادية، إذ تتباين الآراء وتختلف الاتجاهات في استخدام مصطلحات متعلقة بهذا الشأن. ومن هنا سنتطرق إلى تعريف هذه المصطلحات وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية:

1. تعريف التنمية: هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من تغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة لتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فعالية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى حد أقصى[1].

2. مفهوم النمو الاقتصادي:

يتمثل في ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستمد هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية وإيدولوجية التي يحتاج المرء إليها[2].

---

[1]– مدحت محمد أبو النصر، **إدارة وتنمية الموارد البشرية، الاتجاهات المعاصرة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007، ص 189.

[2]– فضيلة ملواح، علي مكيدي، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لفترة 1990_2018**، مخبر الاقتصادي والمالية الدولية، جامعة المدية، 01 جوان 2020، ص 127.

حدوث زيادة مستمرة في إجمالي ناتج المحلي أو إجمالي ناتج الوطني بما تحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من دخل الوطني الحقيقي[1].

3.مفهوم التنمية الاقتصادية: تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية باختلاف وجهات نظر الكتاب وباحثين، وفيما يلي عرض لأهمها:

يعرفها جيبر الدماير: التنمية الاقتصادية هي العملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن. ويعرفها سعد الدين إبراهيم: التنمية الاقتصادية بأنها انبثاق ونمو الإمكانيات وطاقات كاملة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع[2].

إن مفهوم التنمية الاقتصادية (Economic Development) أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي. فالتنمية الاقتصادية تعني النمو الاقتصادي المصحوب بتغيرات جوهرية في هياكل الاقتصاد والدولة من إنتاجية واجتماعية وتعليمية وثقافية وإدارية وتنظيمية ومؤسسات سياسية وبحث علمي. وتعتبر عمليات التطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة[3].

5.مفهوم التنمية المستدامة:

هي عبارة عن تحقيق تامين تنموي اقتصادي توفي احتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استفاء حاجياتهم، حيث يعرفها مزريق عاشور، في ورقته البحثية إدارة البيئية ودورها الفعال في خلق الإنتاج الأنظف وتحقيق التنمية المستدامة في دول العربية أنها عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على النحو يعزز كلا من الإمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء في حاجيات الإنسان وتطلعاته[4].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن التنمية الاقتصادية هي عملية تهدف إلى نقل المجتمع من حالة التخلف إلى التقدم، وذلك من خلال إحداث تغيرات في الهياكل الاقتصادية لزيادة القدرة الإنتاجية للموارد المتاحة.

---

[1]– عجمية محمد عبد العزيز، محمد علي الليدي، **التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)**، دار الجامعة، مصر، 2004، ص 73.

[2]– محمد مدحت مصطفي، ساهير عبد الطاهر أحمد، **النماذج الرياضية لتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشباع الفنية، مصر، 1999، ص 46.

[3]– محمود حسن صوان، **أساسيات الاقتصاد الإسلامي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 223.

[4]– عبد النور لعلام، **التخطيط الحضاري والتنمية المستدامة**، مجلة الرؤى للدراسات المعرفية والحضارية، العدد الثاني، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف، ديسمبر 2021، ص 207.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية:

1.زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في دول النامية ذلك بان الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها وتزايد نمو عدد سكانها ولا سبيل القضاة على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي. ونقصد به زيادة الدخل القومي الحقيقي لا النقدي، أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وليس هناك في شك في زيادة الدخل القومي الحقيق في أي بلد من بلدان إنما تحكمها عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية مثلا كلما كان معدل الزيادة في السكان كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى لزيادة في دخلها القومي، فكلما توفرت أموال أكثر وكفاءات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى لزيادة في دخل القومي الحقيقي وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فان نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في دخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية أهمها على الإطلاق في دول المتخلفة اقتصادي[1].

2.رفع مستوى المعيشية: يعتبر تحقيق مستوى المعيشية من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك انه من المعتذر تحقيق ضروريات المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة الأفراد بالدرجة الكافية لتحقيق مثل هذه غايات، فالتنمية الاقتصادية ليس مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشية بكل ما يتضمنه هذا التغيير من معنى لان التنمية الاقتصادية إذ وقفت عند حد الخلق لزيادة الدخل القومي فان هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي تجعل من المعتذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وكذلك حل نظام توزيع الدخل لو كان مختالا في هذه الحالة تتحول معظم هذه الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى طبقة المسيطرة على نشاط الاقتصادي وهي عادة لا تكون إلا قلة من ناس. وبالتالي يبقى مستوى المعيشة الجزء الأكبر من السكان على حاله إذ لم ينخفض وبما أننا نقيس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من دخل القومي فانه كلا كان متوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة وتحقيق هدا لا يتوقف عند خلق زيادة في دخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة وطريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى. فمن ناحية يجب العمل على وقف المتزايد في عدد السكان نسبيا وذلك

[1]– منذر محمد راضي، **النظم الاقتصادية في القرن العشريني**، المجلد الأول، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016، ص181.

لتحكم في معدل المواليد والهبوط به إلى مستوى ملائم، ومن ناحية أخرى يجب تحقيق نظام عادل لتوزيع دخل القومي بين السكان[1].

3.تقليل تفاوت في دخول في الثروات: هذا الهدف لتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ انه في معظم الدول المتخلفة نجد انه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد قفي هذه الدخل فإننا نرى فروقا كبيرة في توزيع المدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثرواته ونصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثرواته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي، وهذا التفاوت من توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالتين:

– حالة من الغنى الفرط وحالة من الفقر المدقع إضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، كلما زاد هذا الاضطراب زاد رأس المال المعطل في المجتمع، ذلك أن الطبقة الغنية لا تنفق في العادة كل ما تحصل إليه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي إلى الاستهلاك، إضافة إلى الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي من الاستهلاك إضافة إلى الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي، وزيادة تعطل العمال، ذلك بأنه لو أعيد إنفاقه على شراه السلع والخدمات في السوق بالعمل على زيادة الأعمال وبالتالي زيادة تشغيل العمال، لذلك فليس من المستغرب اعتبار تقليل التفاوت في الدخول والثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية آلة تحقيقها[2].

4.تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني والتوسع في الهيكل الإنتاجي: إن مفهوم التنمية الاقتصادية لا يقتصر فقط على مجرد الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في متوسط نصيب الفرد وإنما يهدف كذلك لتعديل التركيب النسبي للاقتصاد والتوسع في الهيكل الإنتاجي، ويقصد بالتعديل التركيب النسبي للاقتصاد بتغيير طابعه التقليدي المعتمد على الزراعة والإفصاح المجال للصناعة لتلعب دورها في تنمية إلى جانب القطاعات الأخرى[3]، أما فيما يتعلق بالتوسع في الهيكل الإنتاجي فيقصد به إنشاء صناعات جديدة أو توسع في صناعات القائمة، ولقد تبنت مختلف الدول النامية منذ استقلالها سياسة تنموية مبنية على صناعات الثقيلة والسياسات

---

[1]– كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار الجامعية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1988، ص72.

[2]– العباسي محمد، **برنامج التنمية الاقتصادية وآثارها على جنوب الكبير دراسة ولاية إيليزي، 2001_2019**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2019–2020، ص 8–9.

[3]– بقاش شهيرة، **دور البنك الإسلامي في التنمية في دعم التنمية الاقتصادية في دول أعضاء حالة الجزائر (1990_2009)**، أطروحة دكتوراه في علم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011_2012، ص 34.

الصناعة لإحلال الواردات، التي تبنت فشلها فيما بعد، وهي تحاول اليوم إعادة صياغة سياستها الصناعية باعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ونلخص هذه الأهداف في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-10): أهداف التنمية الاقتصادية

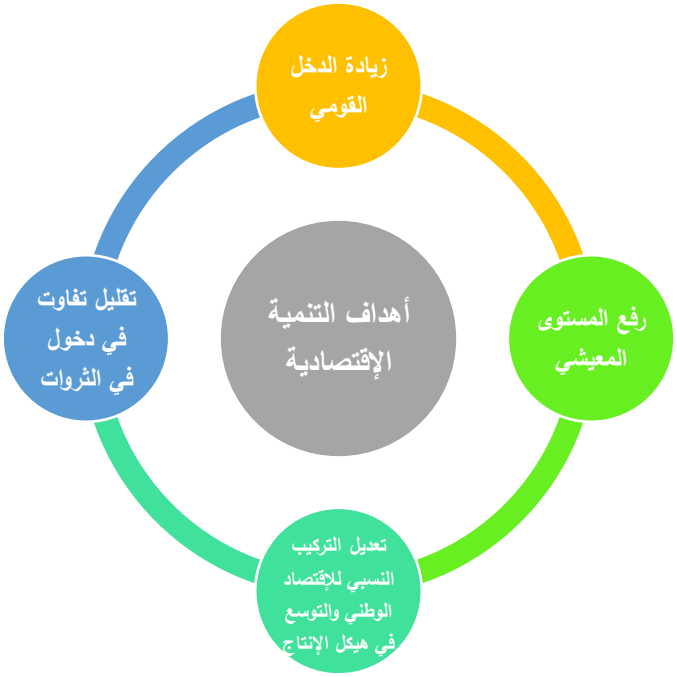

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثالثا: أهمية التنمية الاقتصادية: لتنمية الاقتصادية أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية[1]:

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين؛
- توفير فرص عمل للمواطنين؛
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين مستوى الصحي والتعليمي والثقافي؛
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع؛
- تسديد الديون وتحقيق الأمن القومي للدولة.

ومن جهة أخرى نجد أن الأهمية الكبيرة للتنمية الاقتصادية تتجسد في تقليل الفجوة العميقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة التي نلاحظ ازدياها بشكل يومي، ويعود ذلك للبقاء في مفهوم التنمية في دول النامية بصورة الكلاسيكية المتمثلة في رفع متوسط دخل الفرد وتحسين معيشته، وللخروج من هذه الحلقة المفرغة وتصحيح

[1]- رابحي بوعبد الله، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية(تجربة الجزائرية في بداية الالفية الثالثة أنموذجا)**، مجلة دورية المحكمة، المجلد التاسع، العدد الرابع، مركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، ديسمبر 2018، ص 315.

المفاهيم الخاطئة ولحاق بركب الدول المتقدمة يتوجب عليها إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقة باعتماد على الخطط والاستراتيجيات المدروسة والواضحة.

المطلب الثاني: أبعاد ومتطلبات التنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية من أبرز القضايا التي تحظى باهتمام الدول والمجتمعات، باعتبارها السبيل لتحقيق الرخاء وتحسين مستوى معيشة السكان، يهدف هذا المطلب إلى تحليل الأبعاد المختلفة للتنمية الاقتصادية، وبيان متطلباتها التي يجب توفرها لضمان نجاحها واستمراريتها في ظل تحديات العصر.

أولا: أبعاد التنمية الاقتصادية:

مما تقدم يتضح لنا بأن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن خمسة أبعاد، سنقدم شرحاً موجزاً لكل بعد من الأبعاد التالية:

1. البعد المادي للتنمية (Material Dimension of Development): يستند هذا البعد على حقيقة ان التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة. إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية. فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي:

- تحقيق التراكم الرأسمالي؛
- تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل؛
- سيادة الإنتاج السلعي؛
- ملية تكوين السوق القومية.

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطاً وثيقاً. ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي، ولهذا فان التنمية هي المفهوم الشامل والواسع لعملية التصنيع. ومعلوم أن عملية التصنيع تتطلب إحداث جملة عوامل أهمها ثورة صناعية، وتهيئة القاعدة الصناعية وارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي، وخلق الأطر الملائمة لإحداث التغير في البنيان الاجتماعي[1].

[1]– مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 131-132.

2.البعد الاجتماعي للتنمية (Social Dimension of Development): إن جوانب البعد الاجتماعي لتنمية تتمثل في تغيرات في هياكل الاجتماعية والاتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول واجتناب الفقر المطلق[1].

3.البعد السياسي للتنمية (Political Dimension of Development): إن انتشار فكرة التنمية عالمياً جعل منها أيديولوجية وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال. إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي. ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة. فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا إلا إن هذه المصادر يجب ان تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

4. البعد الدولي للتنمية (International Dimension of Development): إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في عام 1961 تسمية عقد التنمية الأول والذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ 7%. كما شهد عقد الستينات نشأة منظمة الغات (GATT) أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية، وكذلك نشأة منظمة الاونكتاد (UNCTAD) أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤاً[2].

5. البعد الحضاري للتنمية (Civilized Dimension of Development): أشرنا سابقاً بأن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويفضي إلى مولد حضارة جديدة، التنمية ليست مجرد عملية اقتصادية أو تكنولوجية، بل هي مشروع نهضة حضارية شاملة، إنها عملية بناء حضاري تسعى فيها المجتمعات إلى تعزيز شخصيتها وهويتها الإنسانية من خلال تطوير مختلف أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فالتنمية تعكس رؤية شاملة تستهدف تحقيق التقدم والازدهار مع الحفاظ على القيم الإنسانية والخصوصية الثقافية لكل مجتمع[3].

ومما سبق سنحاول تلخيص أبعاد التنمية في المخطط الآتي:

---

[1]– قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بقايد، تلمسان، 2017–2018، ص49.

[2]– قنادزة جميلة، **مرجع سبق ذكره**، ص49 .

[3]– مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص134، (بتصرف).

الشكل (1-11): أبعاد التنمية

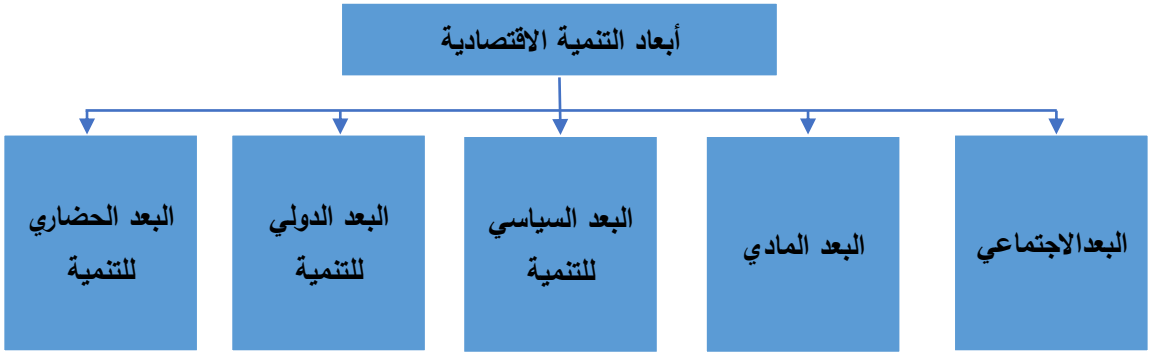

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا: متطلبات التنمية الاقتصادية:

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة، تتمثل هذه المتطلبات في التغيرات المتعددة لمجالات السياسية، الاجتماعية والثقافية في المجتمع[1]:

1.المجال السياسي: يحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي شرطا هاما وأساسيا والمتمثل في السيطرة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي تحقيق القدرة على توجيهها واستغلالها في شكل الملائم.

2.المجال الثقافي: تتطلب التنمية الاقتصادية تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم، تتمثل هذه التغيرات في تغيير الثروة الثقافية لهذا النظام من جذوره وجعله قادرا على مواجهة الاحتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، لملائمة النظام التعليمي مع احتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع وخلق الطاقة الإبداعية لدى الأفراد.

3.المجال الاجتماعي: التنمية الاقتصادية تتطلب تغيرا في القيم والعاديات السائدة، إضافة إلى سلوك الأفراد ونظراتهم للنشاط الاقتصادي والعمل كقيمة اجتماعية، وهذا يقتضي تغيرا جذريا في الجو الفكري العام وادخار أفكار وقيم الجديدة، فالعلاقات الاجتماعية والانتماءات القبلية والسياسية تؤثر في اختيار المديرين وبذلك تؤثر على العملية التنموية، ويجب إزالة كافة النظم الاجتماعية التي تعيق عملية المرونة الرأسية أي قدرة الفرد على انتقال من مهنة أخرى.

4.المجال التنظيمي (الإداري): تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تغيير جوهري في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية رفع معدل الاستثمار الذي يكون بإنشاء مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع والتي تمثل في نفس الوقت قنوات لتوجيه هذه الموارد الاستثمارية.

---

[1]- هزيل أيمن عبد القادر، درفوف إيمان نور الهدى، **أثر النشاط التأميني على التنمية الاقتصادية خلال الفترة(1992_2020)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2021-2022، ص 30.

المطلب الثالث: مصادر تمويل للتنمية الاقتصادية

تنقسم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية إلى قسمين:

1.مصادر تمويل الداخلية: يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المحلية، ويمكن تعريف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية في صورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن. وتتعد مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية ولعل أهمها هو الادخار وتعتبر أهم مدخرات الوطنية الاختيارية في مدخرات الأفراد، وهي كل ما يدخره الأفراد من دخولهم، مدخرات قطاع الأعمال، وهي ما تدخره المشروعات من أرباحها في صورة أرباح غير موزعة (محتجزة) والاحتياطات الاختيارية لشركات، ومدخرات إجبارية للقطاع الحكومي، ويمكن تصنيف أهم مصادر الداخلية كالآتي:

1.1. الادخار: هو جزء متبقي من الدخل الشخصي والذي يستخدم لأغراض التوسعات المستقبلية، فالسياسة الادخارية الرشيدة يجب أن تعمل على تحقيق فائض اقتصادي ويستخدم هذا الفائض لأغراض التنمية، ومن الضروري هنا توزيع الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك والاستثمار، ذلك لأن عرض السلع والخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للاستثمار وهذا يتطلب تقليل الاستهلاك الحالي لكي تزداد الاستثمارات التي تساعد على تعجيل معدات النمو في الإنتاج، ولا تزداد الاستثمارات إلا إذ وجدت المدخرات والتي تعمل على تحفيز عجلة النمو الاقتصادي[1]، ويمكن تقسيم الادخار إلى ما يأتي[2]:

1.1.1. الادخار العائلي (الشخص): تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على وجه الاستهلاك المختلفة وتتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي في:

- مدخرات التعاقدية، كأقساط التامين ومعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات تنفق هذه الأوعية في طبيعتها بإلزامية واتصافها بقدر من الاستقرار؛
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد الذين يحتفظون بها في صورة نقود، أو أصول أخرى كحلي والمجوهرات، أو تأخذ شكل ودائع في صناديق التوفير أو المصارف سواء الجارية أو الآجلة؛
- استثمار المباشر، في اقتناء الأراضي المزارع والمتاجر والمساكن والتي تنتشر أكثر ما تنتشر في بيئات الريفية، حي يصاحب الاستثمار الادخار، فالمدخر هو نفسه المستثمر؛

---

[1]- مرام تيسير مصطفى الفرا، **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995_2011)**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص 45.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية (مفاهيم وخصائص، النظريات الاستراتيجيات، المشكلات)**، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف، جامعة الإسكندرية، مصر، 2008، ص 224-248. (بتصرف).

- سداد الديون ومقابلة الالتزامات السابقة.

2.1.1. مدخرات قطاع الأعمال الخاص والعام: وينقسم إلى:

- **مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار جميعا في الدول المتقدمة اقتصاديا كما في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية واليابان. ويتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح محققة، وعلى سياسية توسيع تلك الأرباح، فكلما كانت الأرباح كبيرة زادت المدخرات، كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح مستقرة ومنتظمة فإنه يترتب عن ذلك زيادة الادخار المنشآت في فترات الرواج والرخاء بينما تميل إلى الانخفاض أو الاختفاء في فترات الكساد والركود.

- **مدخرات قطاع الأعمال العام:** كان دور الدولة في التدخل في شؤون الاقتصادية محدودا، فطوال الفترة طويلة لم يتعد الدور الاقتصادي للحكومات إقامة مشروعات البنى التحتية والاستثمارات الاجتماعية وإدارتها وتطويرها، وذلك لأهميتها القصوى للمجتمع في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، إضافة إلى قيام الحكومة في عديد من دول الرأسمالية بإنشاء مشروعات التي لا يقوى الأفراد على إقامتها.

3.1.1. ادخار القطاع الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية فإذا كان هنالك فائضا اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون في حالة مديونية الحكومة أما إذ زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز، فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع النقود الجديدة.

2.1.الضرائب: تعتبر الضريبة الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول لدى الأفراد والشركات إلى حكومة، وتستخدم هذه الضريبة من قبل الحكومات لأغراض الإنفاق الجاري وكذلك أغراض الاستثمار، وهذا النوع من الإنفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل النمو الناتج والنمو التراكم الرأس المالي[1].

3.1.التمويل بالعجز: يسمى هذا المصطلح أيضا بالتمويل التضخمي ويشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار وذلك من خلال طبع النقود من قبل الحكومة أو توسيع الائتمان من قبل البنوك من دون حاجة إلى وجود ادخار مسبق، وتلجأ الحكومة إلى هذا النوع من التمويل عندما تريد تغطية العجز في الموازنة العامة، وذلك من أجل دفع النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي والذي تغطيه من خلال طبع النقود أو بيع الأوراق المالية التي تصدرها إلى البنوك التجارية وتحصل على الائتمان مقابلها.

4.1. التمويل المصرفي: يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعد مصدر مهم في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية. تعتبر مصادر التمويل في الدول النامية محدودة، لهذا تسمى

[1]- مرام تيسير مصطفى الفرا، **مرجع سبق ذكره**، ص 46 47.

اقتصاديات ذات مصادر التمويل الضعيف باقتصاد الدين، فالبلدان النامية تشكو في معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية، واعتمادها بشكل أساسي على المصارف في التمويل. يعمل القطاع المصرفي على توفير خدمات الدفع للاقتصاد القومي من أجل تسهيل تبادل السلع والخدمات، توفير الائتمان للمحافظة على مستوى الإنفاق القومي، وخزن القيمة الشرائية المستقبلية للنقود في شكل ودائع وسندات وأسهم وأوراق مالية أخرى وتوفير الحماية من المخاطر للمؤسسات والأفراد من خلال استعمال أدوات الحماية المستقبلية، مثل العمليات الآجلة والعمل على إنجاح السياسات الحكومية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص البطالة ومكافحة التضخم.

2.مصادر تمويل الخارجية: يعد اعتماد الدول على المصادر الداخلية هو الأساس في عملية تمويل التنمية الاقتصادية، حيث تلعب هذه المصادر دورا هاما في ترشيد الاستهلاك، وتكوين فائض رأس مالي دون الاضطرار إلى أن يكون هنالك تبعية للخارج. ولكن على الرغم من ذلك لمصادر التمويل الخارجي أهمية كبيرة، إذن أنها تعد البديل الوحيد أمام الدول في حالة عدم كفاية التمويل الداخلي. ولكن تنبغي الإشارة هنا إلى أنه ليست كل مصادر التمويل الخارجي لتنمية الاقتصادية لها نفس الأضرار، والأهم من ذلك هي الأخذ في الاعتبار أن أكثر هذه المصادر ضررا لدول النامية والاقتراض من الخارج، أما فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتصدير فهب مصادر حميدة بالنسبة لدول وبناء على ذلك فيتم تقسيم المصادر على النحو التالي[1]:

1.2.جذب الاستثمارات الخارجية: تعد الاستثمارات الأجنبية أحد أهم مصادر التمويل التي تقوم الدول النامية باللجوء إليها، لتغطية العجز في المدخرات المحلية الذي تعاني منه معظم الدول النامية إن لم تكن كلها، وقد ساعد الاستثمار الأجنبي الدول الصناعية والكثير من دول النامية أيضا على تنمية وتشجيع حركة التصنيع. وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعان هما، الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يتمثل في الاستثمارات التي يملكها ويقوم في إدارتها الأجانب، سواء هؤلاء الأجانب يملكون تلك الاستثمارات بشكل كامل أو بشكل جزئي والاستثمار الأجنبي غير المباشر، والذي يأخذ هذا الشكل اكتتاب في سندات حكومية أو في شكل قروض دون أن يكون هناك حق للإدارة لملاكها، وغالبا ما تقوم الحكومة أو الشركات المصدرة لهذا نوع من تمويل إلى الدول التي تمتلك أسواق مالية متطورة نسبيا.

2.2. الاقتراض الخارجي: يأتي لجوء الدول الاستدانة من الخارج من فكرة أن هناك بعض الدول تستطيع تحقيق فوائض مالية في حين لا تستطيع الدول الأخرى تكوين هذه الفوائض ومن ثم فهي لديها احتياجات مالية. ومن ناحية النظرية يمكن الدين الخارجي من الدول المتقدمة من استثمار فوائضها المالية، وفي نفس الوقت من

[1]– نيفين حسن أنور مختار وآخرون، **مصادر تمويل خطط التنمية الاقتصادية وآثارها على الاقتصاد المصري**، مجلة الدراسات الإفريقية، مجلد46، العدد الثاني، جامعة القاهرة، مصر، أفريل 2024، ص 552_554.

المفترض أن يؤدي إلى تعزيز عملية للتنمية الاقتصادية في دول النامية، إلا أن ذلك بالنسبة للدول النامية لا يتحقق إلى درجة كبيرة، إذن تذهب هذه الأموال في اتجاهات استهلاكية أكثر من كونها تذهب إلى اتجاهات إنتاجية.

3.2.الصادرات: تقوم صادرات الدول النامية على المواد الأولية الزراعية أو المعدنية، وفي نفس الوقت تعتمد هذه الدول علا استيراد احتياجاتها من السلع الأساسية والضرورية، والمعدات والآلات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية. ورغم أنه هناك بعض الدول النامية التي استطاعت أن تقوم بإنتاج بعض السلع الاستثمارية إلى أن هذا الإنتاج غير كافي لتلبية احتياجات هذه الدول.

ونلخص ما سبق من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الشكل الموالي:

الشكل (1-12): مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

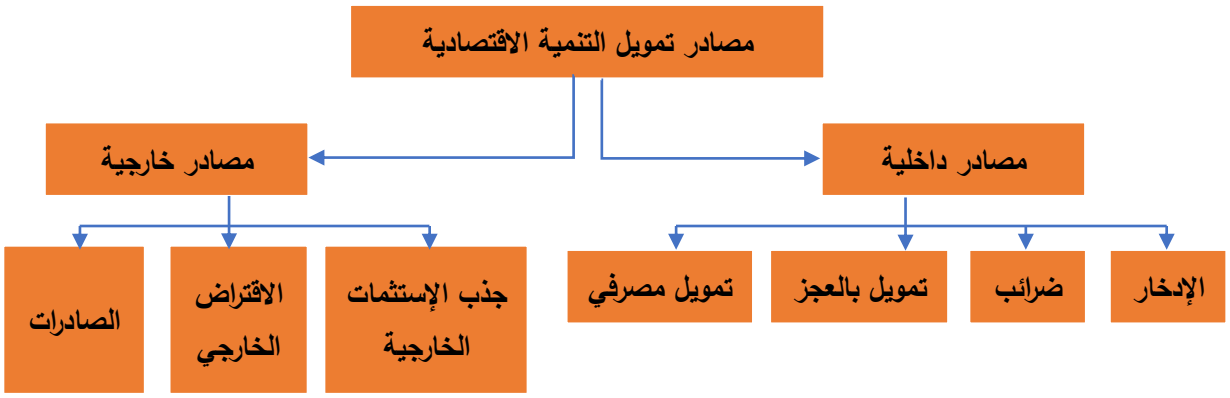

المصدر: من إعداد الطالبتين

المبحث الثالث: دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية الإسلامية مفهوما يجمع بين مبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات النمو الاقتصادي، حيث تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوزيع الثروة بشكل متوازن، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية وفقا للقيم الإسلامية. تعتمد التنمية الاقتصادية الإسلامية على مبادئ مثل تحريم الربا، تشجيع الاستثمار في المشاريع الإنتاجية، وتعزيز التكافل الاجتماعي وهذا المبحث ستناول مفهوم التنمية الإسلامية، مساعي المصارف في تحقيق التنمية الاقتصادية، مع إبراز الدور الذي تلعبه المصارف في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الإسلامية

التنمية في الإسلام لها نظرة شاملة لكل من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع على مستوى الفرد والجماعة والتنمية بالمفهوم الإسلامي تجعل الفرد هو النواة للتنمية والمحرك لها، وهو الهدف الأساس والنهائي لها، وتشمل تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وهي ذات سمات خاصة تتمثل في أنها تنبع من عقيدة المسلم من إيمانه أنه مستخلف لعمران الكون، وينبغي عليه أن يعمل على استثمار الموارد المسخرة له على الرغم من تعددها وتنوعها أفضل استثمار ممكن تحقيقاً لمجتمع القدرة والقوة والتنمية بالمفهوم الإسلامي تنمية عقائدية وشاملة، فهي عقائدية بمعنى أنها تلتزم بكل ضوابط الشريعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وشاملة الفرد والمجتمع وعناصر الإنتاج كافة. وهي تقتصر على جيل من دون آخر، وإنما هي عملية متواصلة بحيث يسلم كل جيل من الأجيال مجتمعاً أفضل للجيل الذي يليه، وتقوم التنمية على أساس قيام المسلم بواجب الأعمار الذي يستلزم استثمار الموارد وإحياء الموات وتنمية الموارد المادية على اختلافها.

وتشمل التنمية بالمفهوم الإسلامي إلى جانب تنمية الموارد، التنمية البشرية التي تمثل جزءاً أساسياً وهاماً من التنمية الإسلامية، فتقوم بتنمية الفرد المستخلف وتوفير مستوى الكفاية له على وفق المقاصد شرعية الخمسة[1].

وتنمية حسب المفهوم الإسلامي تأخذ شكل عمل جماعي تعاوني يقوم على التعاون بين الدولة وجميع شرائح المجتمع، إذكاء الرغبة في إحياء مجد الحضارة الإسلامية[2].

تنمية في منظور الإسلامي تقوم على ربط بين الاقتصادية والاجتماعية، والتي تقوم على نشاط متعدد الأبعاد بحيث لا تقتصر على نشاط بعينه دون النشاطات الأخرى، وإنما تعمل على كل الاتجاهات، فالاقتصاد

---

[1]– افتخار محمد المناحي الرفيعي وآخرون، **المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد31، بغداد، 2012، ص 30.

[2]– محمود حسن صوان، **مرجع سبق ذكره**، ص 234.

الإسلامي يهدف إلى إحداث توازن بين مختلف العوامل والقوة الفاعلة للتنمية وتتسم التنمية بصفة الشمولية بمعنى انها تستهدف انتقاء بالإنسان من كل جوانبه المادية والروحية في إطار متوازن ومعتدل وهي بذلك تتعدى البعد الاقتصادي المادي لتشمل أبعاد أخرى اجتماعية وثقافية وعقائدية، وتكتسب التنمية صبغة الشمولية بدلالة شمولية الإسلام وتناوله لجميع جوانب الحياة الإنسانية[1].

وتعتمد التنمية الإسلامية على بعدين، هما[2]:

1.البعد الاقتصادي: يتمثل في قيام المصارف بحشد وتعبئة المدخرات المحلية وإعادة توظيفها في تنمية الاقتصاد المحلي، وكذلك نشر الوعي الادخاري وتنميته بين أفراد المجتمع وحثهم على تحريك الأموال وعدم تعطيلها على الاعتبار أنها أحد أهم موارد المجتمع، والإسهام في توسيع قاعد الملكية في المجتمع بتوفير الأساليب الاستثمارية التي تضمن ذلك.

2.البعد الاجتماعي: يتمثل في أن المصارف بدعمها للأنشطة الإنتاجية وتمويلها للمشروعات الصغيرة التي بفضل انخفاض تكلفتها التشغيلية، وسهولة إدارتها يمكن أن تحوي أعداد كبيرة من أفراد المجتمع، وذلك على اعتبار المشاريع الكبيرة تتطلب أموالا ضخمة في الوقت الذي لا نستطيع أن نستوعب فيه إلا جزءا صغيرا من الأيادي العاملة من المجتمع وهذا لا يحقق توظيف العمالة في البلدان النامية التي تعاني الندرة في رؤوس الأموال والقطع الأجنبي وفائضا في القوى العاملة.

المطلب الثاني: سعي المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

تدعم قدرة المصارف الإسلامية على الإسهام الفعال في التنمية الاقتصادية على أربعة عناصر وهي:

1. قدرة البنوك الإسلامية على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار: إن نشاط البنك الإسلامي أكثر قدرة من النشاط المصرفي التقليدي على تعبئة الموارد لتنمية داخل بلدان الإسلامية[3] حيث تجاوزت ذاتيتها لتفكير في تعميم حركة المال وتحريك المدخرات ملايين الناس من ذوي الدخول على صورة ودائع وتهيئة هذه الموارد لآلاف رجال الأعمال لاستثمارها[4]، وهي بذلك تؤمن للمسلم نفس الخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية حيث يتمكن

---

[1]– حنيش أحمد، عباسي إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص136 .

[2]– محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامي والمصارف التقليدي (الأساس الفكري والممارسات الواقعية)**، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، 2010، ص 265.

[3]– عبد الطيف عبد الرحيم الجناحي، **الدور التنموي للبنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001، ص 43.

[4]– عبد الرحمن سيري، **اقتصاديات النقود**، دار فاروس العلمية، الإسكندرية، مصر، 2021، ص 97.

المسلم من تفادي الدفع أو أخذ الفائدة، على أن يتقاضى في نفس الوقت ربحا على ادخارها و تمويله للمشاريع التجارية[1].

تسهم البنوك الإسلامية في نشر الادخاري وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وهو أحد أدوارها الأساسية حيث يؤدي ذلك إلى تشجيع الأفراد على الادخار بطريقة تتوافق مع القيم الإسلامية، ومن خلال توفير منتجات ادخارية آمنة ومتنوعة، تساهم هذه البنوك في تكوين طبقة جديدة من صغار المدخرين مما يعزز الاستقرار المالي ويسهم في تمويل المشروعات التنموية[2].

2. القدرة على توزيع المتاح من الموارد النقدية في أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يعد تعزيز معدلات الاستثمار القومي أحد الأهداف الأساسية لسياسة الاقتصادية في مختلف الدول، لاسيما في الدول النامية. ويعزى ذلك إلى الدور المحوري للاستثمار في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي بشكل عام، من خلال تأثيره على مستوى التشغيل والناتج المحلي؛ إذن يساهم البنك الإسلامي في توجيه الموارد المالية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال أساليب تمويل المتعددة كما أنه يساعد هذا النهج على زيادة رأس المال في المجتمع، مما يعزز قدرة الدول على تحقيق التنمية المستدامة، وعليه يمكن القول بأن البنوك الإسلامية بآلياتها التمويلية المتميزة تلعب دورا فعالا في دعم الاستثمار الوطني والمساهمة في رفع معدلات نمو الاقتصادي.

3. توزيع الموارد على أسس إنتاجية وكفاءة الاقتصادية: إن النظام التنموي يضع سلم الأولويات حيث ينتقل من الضروري إلى التحسيني حتى يصل بحياة المجتمع إلى أعلى مستوياتها[3]، تركز البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية على جدوى المشروع الاقتصادية، بالإضافة إلى ثقتها في جدية صاحب المشروع وخبرته بدلا من الاعتماد فقط على الملاءة المالية لأصحاب هذه المشاريع[4].

ومن هنا فان البنوك الإسلامية لا تفتح باب جديدا للخروج من مأزق توزيع الموارد التمويلية المتاحة على أصحاب الملاءة المالية فقط، فهي تفتح طريق أمام توزيع أفضل لدخل القومي وهذا الأمر في غاية الأهمية للعدالة التنمية الاقتصادية[5].

---

[1]– محمد نجاه الله صديقي، **مصارف الإسلامية (مبدأ التصور والمستقبل)**، جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي، 1998، ص 44.

[2]– عبد الرحمن سيري، **مرجع سبق ذكره**، ص26، (بتصرف).

[3]– رشيد حميران، **مرجع سبق ذكره**، ص 70.

[4]– عبد الرحمن سيري، **مرجع سبق ذكره**، ص 27، (بتصرف).

[5] عبد الرحمن سيري، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

4.تشجيع السلوك الايجابي الدافع لعملية التنمية: إن البنك الإسلامي ضرورة ماسة في تصحيح الأوضاع فاعتماده على المشاركة لا يعن فقط إسهاما إيجابيا في تحقيق العدالة توزيع الدخل بين من يملكون الفوائض النقدية القابلة للاستثمار ومن سيستثمرونها، وإنما أيضا في تنمية سلوك إيجابي للأفراد الذي يلزم حتما للتنمية الاقتصادية الصحيحة[1].

المطلب الثالث: دور المصارف الإسلامية في تحقيق تنمية الاقتصادية

تقوم المصارف الإسلامية بدور فعال ومهم في عملية التنمية الاقتصادية، ويتضح ذلك من نظام العمل فيها القائم على أساس عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، والنظام العام الذي يلزمها بتحري الحلال والابتعاد عن الشبهات في تمويلاتها واستثماراتها المباشرة وأشكال التجارة أو الصناعة كافة التي تقوم بها مباشرة[2].

لا ينكر أحد أن المصارف التقليدية قد ساهمت كثيرا في تمويل التنمية، و لكنها نؤكد أيضا أنها يمكن أن تمول أنشطة غير تنموية، لان طبيعة التمويل فيها تقوم على الاقتراض لمن يستطيع السداد عند استحقاقه. عكس المصارف الإسلامية فهي بنوك تنموية بحكم طبيعتها، ويتمثل دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمة البنوك الإسلامية بفاعلية في تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية إنسانية في إطار المعايير الشرعية، فهي تمر في جميع عملياتها حصرا عبر إنتاج و تداول السلع يجعلها بنوكا تنموية بحكم طبيعتها لان جميع تمويلها ينحصر في المساعدة على إنتاج سلع وخدمات جديدة، يضاف إلى ذلك أن مبادئ التمويل الإسلامية نفسه تضطر المصرف الإسلامي زيادة الحرص في دراسة الجدوى للتأكد من جدية وحقيقة المعاملة التي تقوم تمويلها.

حيث تعتبر التنمية مؤشرا أساسيا لاختيار المشروعات واستبدال نظام الفائدة الربوية بنظام المشاركة الشرعية حيث تعتبر هذه الأخيرة والمرابحة الركيزة الأساسية للعمل المصرفي الإسلامي، حيث أن تعامل البنوك الإسلامية بالمشاركة يؤدي إلى زيادة قدرتها على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار، أما في تمويل البيوع والإيجارات فان المصرف يشترك في تحمل المسؤولية السلع وضمانها لأنه يملكا بالشراء والقبض قبل بيعها أو إجارتها.

ومن هنا فإن البنك الإسلامي هو أداة فعالة للتنمية بالدرجة الأولى، وإن إلزامه بالشريعة الإسلامية يقاس بمدى اتصاله بالعملية التنموية ورسالتها الإنتاجية الشرعية ويجب التنويه إلى أنه من المتعين، والمحتم أن تعمل

---

[1]– عبد الجبار حميد السبهاني، **ملاحظات في الفقه المصرفية الإسلامية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد16، عدد1، 2003، ص 4.

[2]– افتخار محمد المناحي الرفيعي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

البنوك الإسلامية على تطوير خدماتها وتجويدها تنويعها باستمرار بالشكل الذي يكفل خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

مما يتضح أن النظام المصرفي يقدم فرصة حقيقة للنمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي تشكل أنشطة اقتصاد القوم بصورة رئيسية، من خلال تقديم التمويل اللازم لهذه القطاعات، وبهذا يعتبر النظام المصرفي جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، ولا يمكن النظر للاقتصاد القومي بمعزل عن النظام المصرفي. فالبنوك تسعى الى تجميع الأموال، وتسيير الحصول عليها، وذلك تعزيزا لطاقة رأس المال، وهذا التعزيز يتمثل بشكل الرئيسي في إمكانية البنوك في توسيع قاعدة تمويلاتها. كما أن البنوك لم توجد في الأصل لتكون وكيلا لتنمية بل هي وسيط مالي ومن هذا فإن دور البنوك كوسيط لا يكون مسؤولا عن خلق عملية التنمية الاقتصادية، بقدر ما تكون مهمتها تقديم الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال منح تسهيلات الحقيقية المباشرة وغير المباشرة للقطاعات الاقتصادية. فالتنمية في بعدها الاقتصادي يرتبط بالبعد المصرفي بصفة عامة، من خلال ميكانيكية تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في الآلات والمعدات والبنية التحتية والبضائع والخدمات، وتقدم هذه الميكانيكية الفرصة للاقتصاد القومي للنمو محسنا بذلك مستوى الحياتي للسكان[2].

فالمصارف الإسلامية تلعب دورا محورياً في دعم التنمية الاقتصادية عن طريق المساهمة في تعبئة المدخرات من خلال ما توفره من أوعية ادخارية مختلفة، ومن ثم تقول بإعادة توجيه تلك المدخرات وتوظيفها في دعم وتمويل القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية والتجارية[3].

---

[1]– أبو بكر سالم، حبيبة عامر، **الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية بنك البركة الجزائري**، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد السادس، مطبعة مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، أكتوبر 2017، ص 84 85.

[2]– أحمد حسين أحمد المشهراوي، **تقييم دور المصارف الاسلامية في تنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، فلسطين، 2003، ص 85_86.

[3]– محمد الطاهر الهاشمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 265.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الجوانب المختلفة المرتبطة بمفهوم بالمصارف الإسلامية، نستخلص من خلاله أن المصرف الإسلامي عبارة عن مؤسسة مالية تقوم بجذب الأموال وتوظيفها في الاستثمارات، ذلك من خلال الالتزام بالضوابط الشريعة بما يكفل تحقيق الربح الحلال وأيضا تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتستند في كل تعاملاتها لصيغ التمويل الإسلامي.

نستخلص بأن المصارف الإسلامية تتمتع بخصائص تميزها عن البنوك التقليدية، من أبرزها أنها لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءًا، إضافة إلى ذلك فهي تقوم بعدة أنشطة متمثلة أساسا في تقديم الخدمات المصرفية بنحو لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وقد تم التركيز إلى تعريف بمختلف الصيغ التمويلية المعتمدة في النظام المالي الإسلامي، مثل المرابحة، المشاركة، المضاربة، والإستصناع وغيرها، كما تم التطرق إلى كيفية توظيف هذه الصيغ في إطار المؤسسات المالية.

كما يبرز المنظور الإسلامي للتنمية الاقتصادية أهمية بالغة للقيم الأخلاقية والاجتماعية في تعزيز الرفاه، مما يجعل دور المصارف الإسلامية محوريا في تحقيق توازن بين الجوانب المادية والروحية للتنمية، بالتالي يمكن القول أن المصارف الإسلامية ليست فقط وسيلة تمويلية، بل أداة فعالة لتحقيق أهداف التنمية في المجتمعات وغيرها.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية لصيغ التمويل الإسلامي بمصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2015-2022

تمهيد:

أصبح التمويل الإسلامي يحظى بأهمية بارزة بعد الأزمات والاختلالات الجوهرية العاصفة بالنظام المالي التقليدي، حيث تزايدت مناداة الاقتصاديين بضرورة الاعتماد على الصيرفة الإسلامية كبديل مستدام للأنظمة التقليدية، نظرا لقدرتها على تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير حلول تمويلية قائمة على صيغ التمويل، بعيدا عن الفوائد الربوية.

والجزائر على غرار دول العالم أصبحت تعمل على تفعيل الصيرفة الإسلامية في نظامها المالي. استجابة للطلب المتزايد على هذا النوع من الخدمات المالية، وسعيا منها إلى تنويع أدوات التمويل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال بعض الفروع والمؤسسات المالية الإسلامية مثل مصرف السلام الجزائري. الذي يعد نموذجاً رائداً في هذا المجال. من خلال هذا الفصل نقوم بدراسة تحليلية لمصرف السلام الجزائري للفترة الممتدة 2015–2022 في الجزائر من خلال عرض ثلاث مباحث رئيسية:

- **المبحث الأول : نظرة عامة حول مصرف السلام الجزائري**
- **المبحث الثاني: مساهمة مصرف السلام في دعم الاقتصاد الوطني**
- **المبحث الثالث: دراسة تحليلية لصيغ تمويل الإسلامي المعتمدة من طرف مصرف السلام الجزائري**

المبحث الأول: نظرة عامة حول مصرف السلام الجزائري

يتميّز مصرف السلام الجزائري عن باقي البنوك بكونه ثاني متعامل تاريخي في مجال التمويل الإسلامي في الجزائر، حيث تتمحور مهامه الرئيسية حول توفير خدمات التمويل وتقديم مختلف الخدمات البنكية للزبائن والمؤسسات وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: تعريف بنك السلام الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بمختلف الجوانب التي تتعلق ببنك السلام الجزائر – من نشأة وتعريف إضافة إلى خصائصه

تم الإعلان عن إنشاء مصرف السلام الجزائر بتاريخ 08 جوان 2006 وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري برأس المال الاجتماعي قدره 2،7 مليار دينار جزائري تم رفعه سنة 2009 إلى 10ملايير دينار جزائري. كما تم خلال سنة 2020 رفع رأس المال المصرف إلى 15 مليار دينار جزائري ثم إلى 20 مليار دينار جزائري خلال سنة 2021 امتثالا للنظام البنك الجزائري رقم 18_03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

انطلق نشاط المصرف في تاريخ 20 أكتوبر 2008، تتكون شبكاته حاليا 23 فرعا موزعة عبر تراب الوطن، بحيث يعمل مصرف السلام وفق إستراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد[1].

ثانيا: خصائص بنك السلام

يعتبر بنك السلام بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، ويتميز بجملة من الخصائص المتوافقة أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تتمثل هذه الخصائص في:

– يعتمد بنك السلام على المبادئ المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، والتي أطرها الفقهاء والمفكرين الإسلاميين ضمن ما يعرف بالنظام المشاركة، ويقوم هذا المصرف باحترام الأحكام الشرعية، سواء ما تعلق منها بأنشطة مصرفية واستثمارية والتمويلية، أو ما تعلق منها بعلاقة المودعين والممولين؛

– ينشط بنك السلام في بيئة مصرفية تقليدية مبنية على أسس ربوية مخالفة لمبادئه وقيمه والتي أنشئ على ضوئها المتمثلة في التقييد بكل ما شرعه الدين الإسلامي الحنيف في مجال المعاملات المصرفية، باعتبار كل

[1]– اعتمادا على موقع البنك على الانترنت www.alsalamalgeria.com تاريخ الاطلاع 2025/05/03 على الساعة 21:00

البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع العمل المصرفي التقليدي المخالف لأحكام الشريعة، فإن هذا المصرف يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي؛

– يعد بنك السلام بنكا شاملا لكونه يقوم على فلسفة التنوع في الخدمات التي يقدمها، وذلك بتنوع مصادر التمويل ومجالات الاستثمار في مختلف القطاعات، فهو يقوم بأعمال كل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة وكل هذا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمصرف السلام وأهدافه

أولا: سنتعرف على هيكل التنظيمي لمصرف السلام من خلال الشكل التالي :

الشكل (2-1): هيكل التنظيمي لمصرف السلام

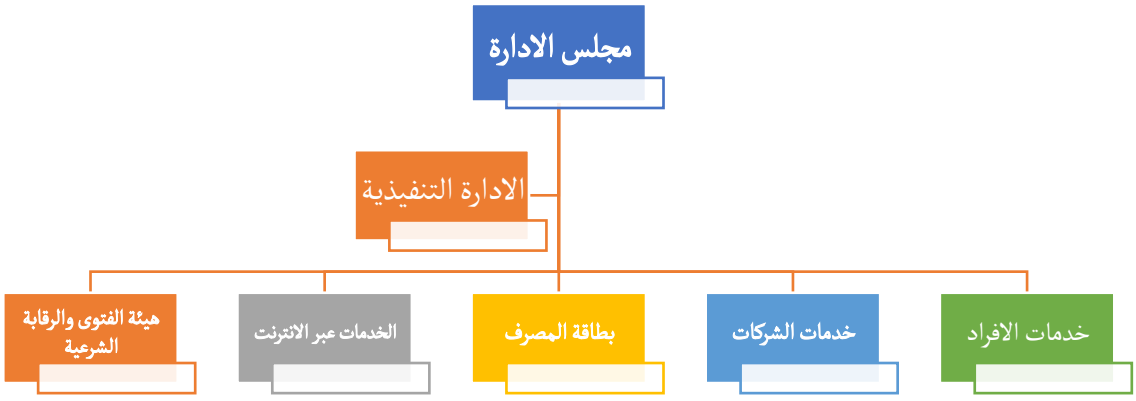

المصدر: اعتمادا على موقع البنك على الانترنت www.alsalamalgeria.com تاريخ الاطلاع 2025/05/03 على الساعة 21:00

ثانيا: أهداف مصرف السلام الجزائري

يهدف بنك السلام الجزائري إلى تطبيق نظام اقتصادي قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية ومتفق مع مقتضيات العصر وذلك بتغطية مختلف الاحتياجات الاقتصادية في مجال الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على أساس غير ربوي، فهو بذلك يسعى الى تحقيق مجموعة من أهداف تتمثل في[1]:

- يعمل المصرف على توسيع شبكة فروعه لتقريب خدماته المصرفية من المتعاملين؛

[1]– اعتمادا على موقع البنك على الانترنت www.alsalamalgeria.com تاريخ الاطلاع 2025/05/03 على الساعة 19:07

- يهدف المصرف الى دعم المشاريع الاقتصادية الحيوية في الجزائر من خلال تقديم تمويلات وخدمات مصرفية تتماشى مع متطلبات التنمية؛
- استقطاب الموارد وتوظيفها باستخدام صيغ التمويل الإسلامية السليمة، بأقل تكاليف وأعلى درجات الأمان؛
- تطوير أدوات الادخار والاستثمار وتوجيه نحو الصيغ التمويلية بدلا من الأساليب الربوية؛
- المساهمة في تطوير السوق المالي وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار؛
- تطوير ورفع كفاءة العنصر البشري العامل في المصرف ليتمكن من تقديم الخدمات بصورة أمثل.

المطلب الثالث: منتجات وخدمات مصرف السلام

اقترح بنك السلام الجزائري مجموعة من المنتجات والخدمات المبتكرة، مستلهَمة من أفضل الممارسات المعتمدة لدى البنوك الحديثة، ويحرص على تقديمها بجودة عالية تلبي تطلعات الزبائن.

✓ **عمليات التمويل** :بنك السلام الجزائر يمول المشاريع الاستثمارية، وكافة الاحتياجات في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها:

المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة الاستصناع السلم البيع بالتقسيط، البيع الآجل ؛ الخ...

✓ **التجارة الخارجية**: بنك السلام الجزائر، يضمن لزبائنه تنفيذ تعاملاتهم التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح عليهم خدمات سريعة وفعالة من وسائل الدفع على المستوى الدول: العمليات المستندية، التعهدات وخطابات الضمان البنكية.

✓ **الاستثمار والادخار**: لكل من يرغب في تنمية أمواله والاستثمار والاستفادة من أفضل الشروط الموجودة في السوق بنك السلام يقترح عليه:

- اكتتاب سندات الاستثمار؛
- فتح دفتر التوفير؛
- بطاقة التوفير؛
- حسابات الاستثمار...الخ

✓ **الخدمات:**

- خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي
- الخدمات البنكية عن بعد "السلام مباشر"؛
- خدمة "موبايل بنكنغ"؛
- خدمة "مايل سويفت"؛
- بطاقة الدفع الإلكترونية "آمنة"؛

- بطاقات السلام فيزا الدولية؛
- خدمة الدفع عبر الانترنت؛
- خزانات الأمانات " أمان"؛
- ماكينات الدفع الآلي؛
- ماكينات الصرف الآلي...الخ.

المبحث الثاني: مساهمة مصرف السلام في دعم الاقتصاد الوطني

يشهد الاقتصاد الوطني تحولات متسارعة تستدعي وجود مؤسسات مالية فعالة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي هذا الإطار يعد مصرف السلام الجزائري من أبرز المصارف الإسلامية التي ساهمت في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تقديم أهم مؤشراته وأشكاله التمويلية في دعم المؤسسات والأفراد.

المطلب الأول: مؤشرات النشاط لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2016-2022

سنحاول من خلال هذا المطلب الاطلاع على مؤشرات نشاط لمصرف السلام الجزائري لغرض التحليل المالي وتقييم أدائها باعتماد على بعض التقارير مأخوذة منه للفترة الممتدة من 2016-2022.

1. **مجموع الأصول:** هو أحد المفاهيم المحاسبية والمالية الأساسية، ويعبر عن القيمة الإجمالية لجميع موارد الاقتصادية التي يمتلكها المصرف في تاريخ معين.

الجدول (2-1): مجموع الأصول خلال فترة الدراسة (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المبالغ	53.104	85.775	110.109	131.019	162.626	237.804	261.693

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك السلام الجزائري خلال فترة 2016-2022

لقد حقق مصرف السلام الجزائري لسنة 2022 قفزة نوعية في النشاط أبرزتها النتائج الممتازة خلال سنوات 2016-2022 حيث يدعم مصرف السلام 23 فرعا وفي هذا الشأن بلغ مجموع المركز المالي المصرفي زيادة مستمرة على مر السنوات حيث قدرت سنة 2022 بـ 261.693 مليار دينار جزائري مقابل 53.104 مليار دينار جزائري لسنة 2016 وهذا ما يعكس التوسع في النشاط الاقتصادي عن طريق تمويل الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة في قروض الاستثمارية بالإضافة إلى دعم القطاعات الإستراتيجية (السكن، الصناعة، الخدمات.....) مما يؤدي إلى قيمة تنموية واقتصادية مع المحافظة على البعد الشرعي.

2. **ودائع العملاء:** هي الأموال التي يودعها العملاء في المصارف أو المؤسسات المالية، وتعد أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها المصارف في عملياتها، تصنف هذه الودائع كالتزامات على المصرف لأنه ملزم بإعادتها للعميل عند الطلب أو وفق شروط متفق عليها.

الجدول (2-2): ودائع العملاء خلال فترة الدراسة (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المبالغ	34.512	64.642	85.432	102.405	129.320	195.031	215.076

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك السلام الجزائري خلال فترة 2016-2022

نلاحظ في الجدول ودائع العملاء في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة وهذا ما يدل على استقرار على أداء المصرف من 2016-2022 وكان تقرير المبلغ 215.076 مليار دينار جزائري مقابلاً لسنة 2016 بـ

34.512 مليار دينار جزائري وهذا ما يعبر عن صورة المصرف لدى متعامليه زيادة ثقتهم فيه فهو عامل أساسي لجذب السيولة إلى مختلف خدماته المصرفية الإسلامية، فهذا النمو يدعم عدة عوامل إستراتيجية ساهمت في تعزيز التنمية الاقتصادية.

3. تمويلات العملاء: هي المبالغ التي يقدمها المصرف أو المؤسسة المالية للعملاء على شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية، بغرض مساعدتهم على تلبية احتياجاتهم.

الجدل (2-3): تمويلات العملاء خلال فترة الدراسة (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المبالغ	29.377	45.454	75.340	93.510	99.252	150.267	170.759

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك السلام الجزائري خلال فترة 2016-2022

سجلت محفظة تمويل الزبائن ارتفاعا مطردا خلال السنوات حيث بلغ إجمالي التمويلات لسنة 2022 بـ 170.759 مليار دينار جزائري مقارنة بما تم تسجيله في سنة 2016بـ 29.377 مليار دينار جزائري نتيجة لتوسع قاعدة الزبائن المصرف وكذا دخول مصرف السلام إلى مجال تقديم الخدمات بشكل مباشر للأفراد والعائلات بدلا من اقتصاره على الشركات والمؤسسات الكبرى مع تفاعل العملاء مع الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

4. حقوق المساهمين: هي الحصة المتبقية لأصحاب الأسهم (المساهمين) في المصرف بعد خصم جميع الالتزامات والديون من أصول المصرف.

الجدول (2-4): حقوق المساهمين خلال فترة الدراسة (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المبالغ	15.381	16.562	17.305	19.012	18.960	27.263	27.312

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك السلام الجزائري خلال فترة 2016-2022

يبين لنا الجدول تطور حقوق المساهمين في فترة الممتدة بين 2016_2022 فقد سجل ارتفاع ملحوظ ومستمر خلال سنة 2016 كانت قيمته 15.381 مليار دينار جزائري لتصل الى سنة 2022 إلى ما قيمته 27.312 مليار دينار جزائري، ما يوضح زيادة المستثمرين في بنك ويدل ذلك على تراكم الأرباح السنوية مما يوسع محفظته الاقتصادية مع دعم المشاريع الاستثمارية.

5. المداخيل الصافية: هي المبلغ الذي يتبقى للفرد أو المؤسسة بعد خصم جميع التكاليف والمصروفات والضرائب من إجمالي الدخل.

الجدول (2-5): المداخيل الصافية خلال فترة دراسة (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المبالغ	2.769	3.990	7.016	9.331	7.705	9.268	11.136

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك السلام الجزائري خلال فترة 2016-2022

يبين لنا الجدول تطور المداخيل الصافية في فترة الدراسة حيث نلاحظ أن مصرف السلام سجل ارتفاعا ونمو متزايد خلال فترة 2016_2019 ليصل سنة 2019 بـ 9.311 مليار دينار جزائري ما يدل ذلك على بداية قوية للمصرف بعد فترة تأسيس ويظهر أداء قدرة المصرف على توسيع عملياته وحصته السوقية مما نستنتج أن المصرف ساهم بفاعلية في تمويل المشاريع التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية ثم ينخفض بنسبة ملحوظة وليست بسيطة لسنة 2020 بـ 7.705 مليار دينار جزائري قد يكون مرتبط بجائحة كورونا التي أثرت على اقتصاد الجزائر ثم يعود الاستقرار سنة 2022 بـ 11.136 مليار دينار جزائري ما يعد نجاحا في تجاوز الأزمة.

6. المصاريف التشغيلية: هي التكاليف التي يتحملها المصرف بشكل منتظم لتسيير أعمالها اليومية واستمرار تشغيلها، دون أن تشمل تكلفة شراء الأصول أو تكلفة البضائع المباعة مثل الرواتب، فواتير الكهرباء والمياه والمصاريف الصيانة والنقل.

الجدول (2-6): المصاريف التشغيلية خلال فترة الدراسة (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المبالغ	1.267	2.362	3.680	3.880	3.551	3.320	3.811

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك السلام الجزائري خلال فترة 2016-2022

يبين لنا الجدول المصاريف التشغيلية خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ ارتفاعا واضحا من 2016-2019 لتصل إلى 3.880 مليار دينار جزائري وهو ما يشير إلى توسع في نشاط المصرف وزيادة في عمليات ربما نتيجة فتح فروع جديدة أو توظيف المزيد من الموظفين أو الاستثمار في صيغ التمويل الإسلامي وهذا الاتجاه إيجابي يعكس مساهمة مباشرة في الاقتصاد من خلال خلق وظائف وتقديم خدمات مالية موسعة للأفراد والمؤسسات ثم تم تراجع طفيف إلى 3.320 مليار دينار جزائري في سنة 2021 يمكن تفسير ذلك بتداعيات جائحة كورونا التي أثرت على المصرف مما دفع تقليص النفقات التشغيلية، ليعود من جديد الى تحسين كفاءته إلى 3.811 مليار دينار جزائري سنة 2022 وذلك بفضل جهوده المبذولة لتحصيل مستحقات المصرف.

7. النتيجة الصافية: هي الفرق في النهائي بين جميع الإيرادات وجميع المصاريف خلال فترة مالية معينة، وتعبر عن ربح أو خسارة المصرف في نهاية تلك الفترة.

الجدول (2-7): النتيجة الصافية خلال فترة الدراسة (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المبالغ	1.080	1.181	2.418	4.007	3.069	3.389	4.393

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك السلام الجزائري خلال فترة 2016-2022

يمثل الجدول النتيجة الصافية خلال فترة الدراسة حيث يشير إلى الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الإجمالية خلال فترة الدراسة، ما يوفر نظرة واضحة حول مدي ربحية المصرف أو خسارته، فمن خلال الجدول نلاحظ نمو مطرد في النتائج ومستقرا حيث ارتفعت من 1.080 مليار دينار جزائري سنة 2016 إلى 4.007 مليار دينار جزائري لسنة 2019 ما يعكس قدرة المصرف على تحسين كفاءته مما يدل على دوره المتزايد في تمويل المشاريع سواء للأفراد أو المؤسسات وهذا النمو يشير إلى توسيع شبكة الخدمات المصرفية والاستثمارات وهو يدعم الاقتصاد الوطني ثم نلاحظ انخفاض طفيف سنة 2020 بـ 3.069 مليار دينار جزائري ربما ينسب إلى أثار جائحة كورونا ثم استعادة النمو سنة 2021_2022 ليصل نمو إلى 4.393 مليار دينار جزائري مما يعكس استجابة سريعة لظروف الاقتصادية.

8. معامل الكفاءة التشغيلية: هو مؤشر مالي يستخدم لقياس مدى كفاءة الصرف في استخدام موارده لتوليد الإيرادات ويعكس قدرة الإدارة على التحكم في التكاليف التشغيلية مقارنة بالدخل الناتج.

الجدول (2-8): معامل الكفاءة التشغيلية خلال فترة الدراسة

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
النسبة(%)	57	46	36	32	35	36	34

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك السلام الجزائري خلال فترة 2016-2022

يبين الجدول معامل الكفاءة التشغيلية لمصرف السلام الجزائري حيث يعد أحد المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء عمليات التشغيلية ما يبرز مدى فعالية استخدام المواد المتاحة سواء كانت البشرية أو مادية لتحقيق أعلى إنتاجية بأقل تكلفة ممكنة، تناقص معامل الكفاءة من 57% سنة 2016 إلى 32% سنة 2019 وهذا ما يبين أن المصرف أصبح أكثر فعالية في توجيه مصاريفه التشغيلية لتحقيق الإيرادات فالانخفاض ب 25 نقطة مئوية يعد مؤشرا قويا على توسع في نشاط المصرف ثم بقيت قيمة تتراوح بين 32% إلى 34% في سنوات التالية، حافظ المصرف على أداء مستقر وفعال مما يعبر عن قدرة المصرف مع التكيف مع الظروف الاقتصادية (COVID 19)، ما يعزز دوره كمؤسسة داعمة لتنمية الاقتصادية في الجزائر.

9. **العائد على حقوق الملكية:** هو نسبة مالية تستخدم لقياس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من أموال المساهمين.

الجدول (2-9): العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة(%)	7	7	14	21	15	14.6	16.4

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك السلام الجزائري خلال فترة 2016-2022

يعرض الجدول معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2016_2022 يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات الربحية، حيث يقيس قدرة المصرف على تحقيق أرباح من أموال المساهمين ويعكس كفاءته في توظيف رأس المال فانتقل العائد من 7% سنة 2016 إلى 21% سنة 2019 ما يشير إلى تحسن كبير في أداء المالي وقدرة المصرف على توليد أرباح عالية من أموال المساهمين رغم تراجع العائد سنة 2020 بالنسبة 15% إلا أنه عاد الارتفاع التدريجي ليصل 16.4% سنة 2022 ويدل ذلك على مرونة المصرف واستقراره حتى في ظل التحديات الاقتصادية (COVID 19).

المطلب الثاني: أشكال التمويل الممنوحة من طرف بنك السلام الجزائري

يقدم مصرف السلام الجزائري أشكال مختلفة من تمويل تسعى إلى تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات عبر تقديم حلول تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، نجتهد من خلال هذا المطلب إلى تحليل أشكال التمويل الممنوحة من طرف مصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2016-2022.

الجدول (2-10): تمويلات الاستغلال الممنوحة من طرف بنك السلام (وحدة آلاف دج)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
تمويلات الاستغلال	20169054	27143656	42244302	53168392	65899106	115967825	136020576

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك السلام الجزائري خلال فترة 2016-2022

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-2): أعمدة بيانية توضح تمويلات الاستغلال الممنوحة من طرف بنك السلام

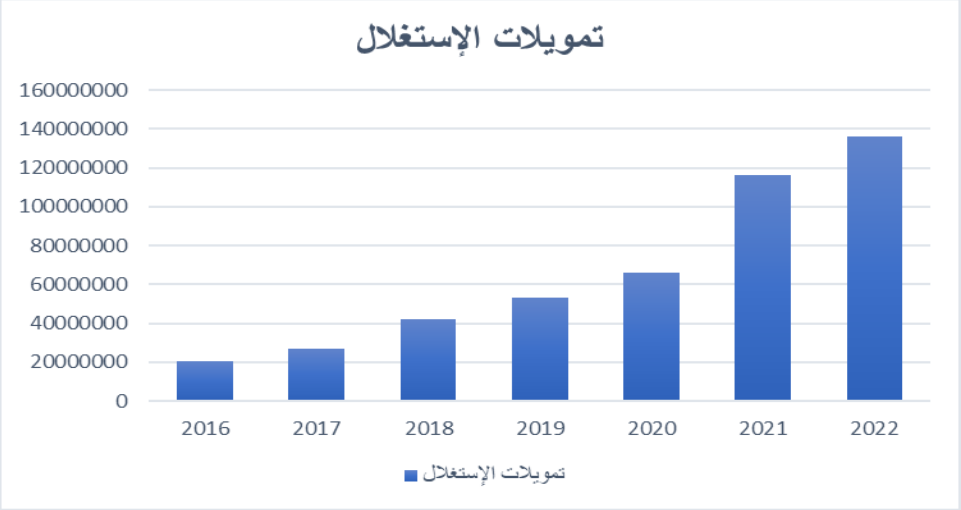

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

شهدت تمويلات الاستغلال الممنوحة للمؤسسات خلال الفترة الممتدة لـ 2016-2022 نموا ملحوظا من سنة إلى أخرى حيث نلاحظ أنه في سنة 2016 كانت 20169054 آلاف دج ووصل الارتفاع إلى أكبر قيمة له سنة 2022 حيث بلغ 136020576 آلاف دج وهذا ما بين أنه هناك ديناميكية في بنك السلام الجزائري مما قد يشير إلى استراتيجيات التوسع الجديدة أو الزيادة في الطلب على التمويلات.

الجدول (2-11): تمويلات الاستثمار الممنوحة من طرف بنك السلام (آلاف دج) للفترة الممتدة من 2016-2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
تمويلات الاستثمار	7866447	8171368	10487621	11333094	10335272	13950009	16760405

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك السلام 2016-2022

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-3): أعمدة بيانية توضح تمويلات الاستغلال الممنوحة من طرف بنك السلام

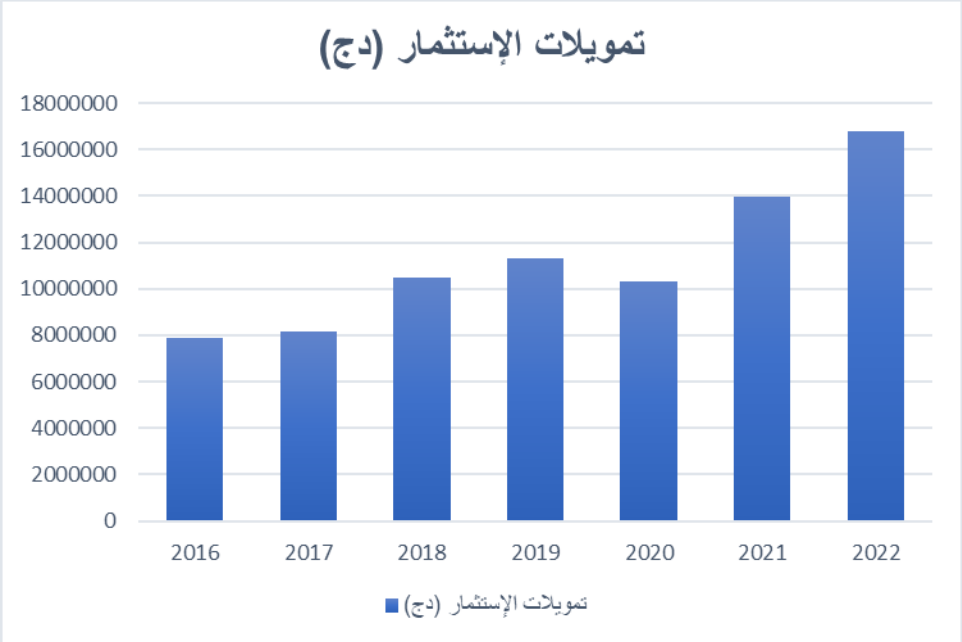

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

تعد تمويلات الاستثمار هي الأموال يديرها العملاء في المصرف فهو بدوره يقوم باستخدامها لتحقيق الأرباح من خلال استثمارها وتوظيفها بشكل مباشر وغير مباشر حيث نلاحظ في الجدول أعلاه تطور تمويل الاستثمار في مصرف السلام الجزائري للفترة الممتدة 2016-2022 حيث قد ارتفعت تمويلات من سنة 2016 إلى 2019 بـ11333094 آلاف دج ليعود انخفاض طفيف سنة 2020 بـ10335272 آلاف دج نتيجة الانعكاسات السلبية لجائحة كوفيد-19- على بيئة الاستثمار. وفي سنتي 2021 و2022 ارتفعت التمويلات بشكل ملحوظ حيث بلغت 16760405 آلاف دج سنة هذا راجع لاستعادة البنك وتيرة النمو مدعوما بالانتعاش التدريجي في الاقتصاد وزيادة ثقة المستثمرين.

الجدول (2-12): تمويلات إجارة الأصول المنقولة (آلاف دج) للفترة الممتدة من 2016-2022

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
تمويلات الإجارة المنقولة	2205167	7066721	11204087	14088326	12744316	10599263	11327318

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك السلام 2016-2022

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-4): أعمدة بيانية توضح تمويلات إجارة الأصول المنقولة

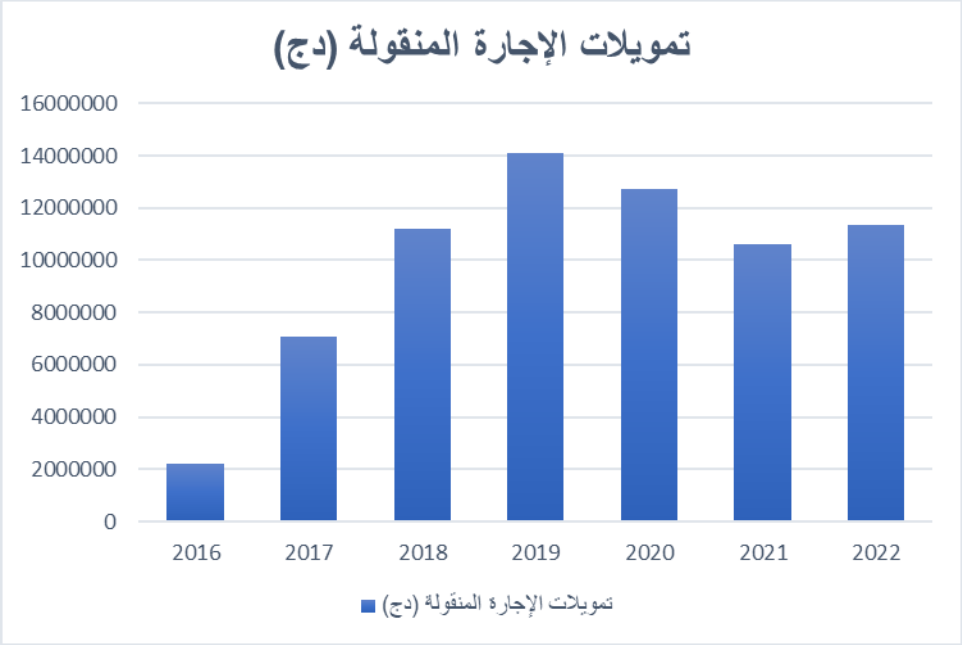

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

شهدت تمويلات إجارة الأصول المنقولة خلال الفترة الممتدة لـ 2016-2022 نموا سريعا من بداية 2016 إلى سنة 2019 حيث أنها ارتفعت القيمة بشكل كبير من حوالي 2205167 آلاف دج في 2016 إلى أكثر من 14088326 آلاف دج في 2019 وهذا راجع إلى أن مصرف السلام الجزائر يوجه استثماراته نحو منتجات الإجارة خلال هذه الفترة ثم انخفض سنة 2020 و 2021 ليصل إلى 10599263 آلاف دج نظرا لتداعيات جائحة كورونا ليعود الارتفاع الطفيف لسنة 2022 وهذا راجع لتخطي الأزمة بالإضافة التزامات المصرف بدعم التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المؤسسات والأفراد وتوفير حلول تمويلية.

الجدول رقم (2-13): تمويلات عقارية (آلاف دج) للفترة الممتدة من 2016-2022

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
تمويلات عقارية	494700	1376376	2246893	3029808	3668972	5493417	6495525

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك السلام 2016-2022

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-5): أعمدة بيانية توضح تمويلات عقارية

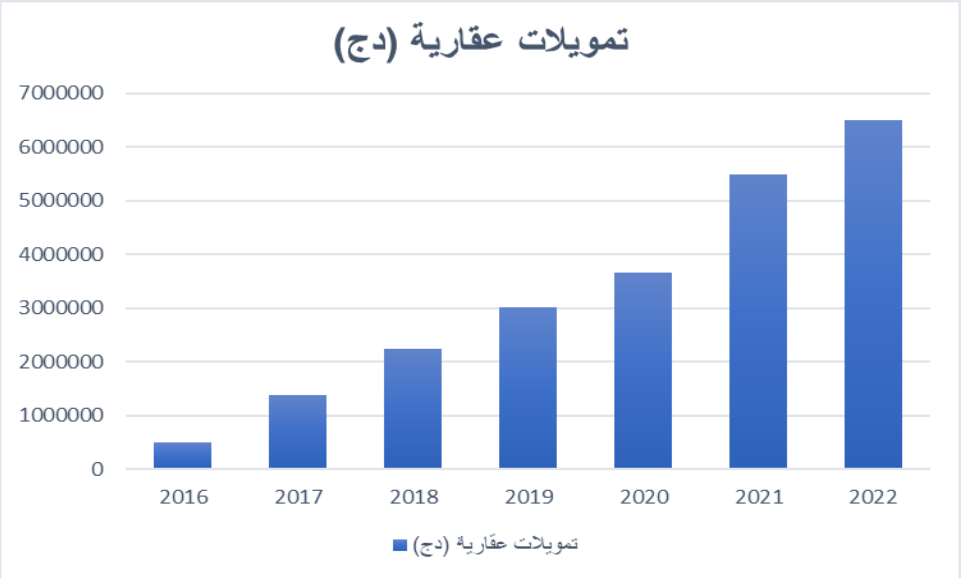

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

يمكننا القول من خلال ما نلاحظه من الجدول أعلاه أن التمويل العقاري في تزايد مستمر حيث قدرت سنة 2022 بمبلغ 6495525 آلاف دج مقابل 494700 آلاف دج سنة 2016 وهذا راجع إلى زيادة الطلب على التمويلات العقارية وتوسيع البنك في تقديم هذا النوع من الخدمات.

الجدول (2-14): التمويلات الاستهلاكية الممنوحة من طرف بنك السلام الجزائري (آلاف دج) للفترة الممتدة من 2016-2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
تمويلات استهلاكية	46826	3653767	1158952	16742640	12780950	9028744	5887396

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك السلام 2016-2022

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-6): أعمدة بيانية توضح التمويلات الاستهلاكية الممنوحة من طرف بنك السلام الجزائري

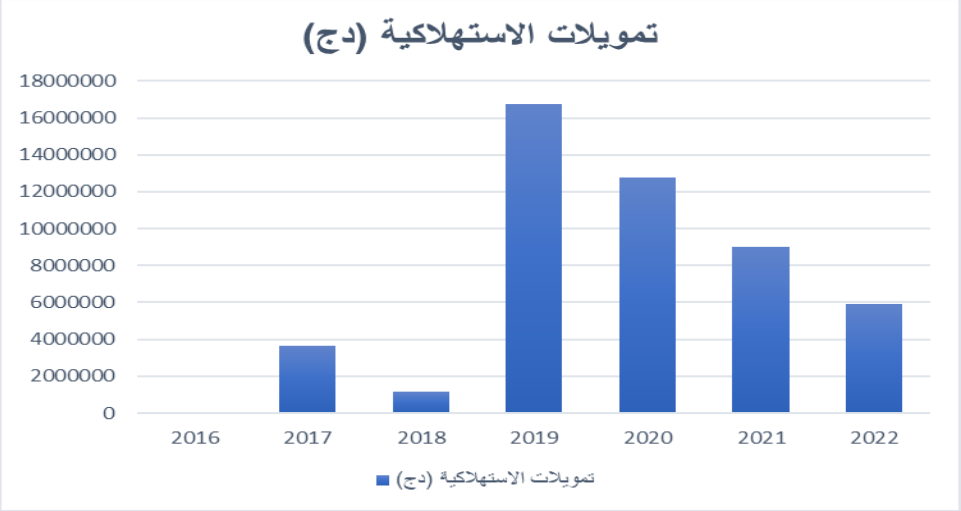

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول أن التمويلات الاستهلاكية الممنوحة من طرف بنك السلام في تزايد مستمر من 2016 على 2019 حيث قدرت بمبلغ 16742640 آلاف دج مقارنة بسنة 2016 التي قدرت 46826 آلاف دج وهذا راجع على أن المصرف أطلق منتج التمويل الاستهلاكي الذي يتيح للعملاء اقتناء السيارات والتجهيزات المنزلية المصنعة محليا عبر صيغ التمويل المتوافقة مع صيغ الشريعة الإسلامية أما في سنة 2020 إلى 2022 نلاحظ انخفاضا في التمويلات الاستهلاكية حيث قدرت بـ 5887396 آلاف دج وهذا راجع إلى تأثير جائحة كوفيد 19 ونقص الطلب على هذه التمويلات.

المطلب الثالث: حجم التمويل المقدم للمؤسسات من طرف بنك السلام الجزائر خلال الفترة 2016-2022

يقدم مصرف السلام الجزائري مجموعة من الحلول التمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بمختلف أحجامها وقطاعاتها، وقد شهد حجم التمويل الموجه للمؤسسات من طرف مصرف السلام تطورا ملحوظا، مما يعكس التزامه بدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرات المؤسسات على النمو والتوسع.

الجدول (2-15): حجم التمويل المقدم من طرف مصرف السلام الجزائر خلال فترة الدراسة (آلاف دج)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤسسات الخاصة	28846659	40443183	61544054	75826463	85380506	105519964	94864039
المؤسسات العمومية	-	-	9368	14352	8696	101641	11259
الأفراد	530437	5011298	13786184	19741765	16382796	45140562	59242124
إجمالي التمويلات	30845987	47439033	77827992	95585758	105477813	150762167	154117422

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك السلام 2016-2022

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-7): منحنى بياني يوضح حجم التمويل المقدم من طرف مصرف السلام (آلاف دج)

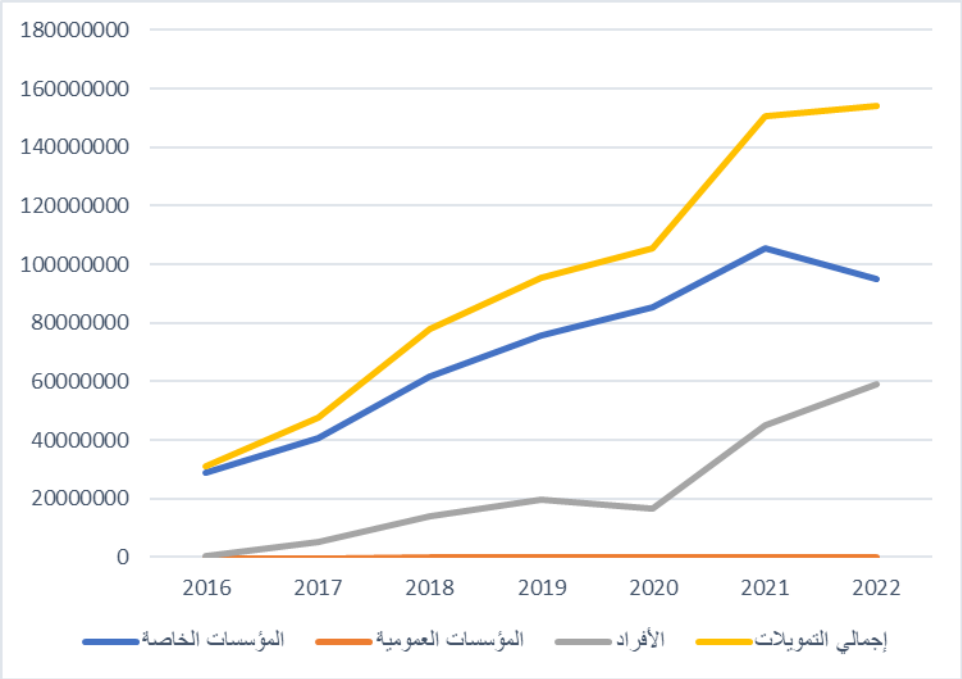

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

الجدول يوضح تطورا كبيرا في حجم التمويل المقدم من مصرف السلام المقدم من مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2016-2022، حيث بلغ حجم التمويل 154117422 آلاف دج سنة 2022 مقارنة بعام 2016 الذي قدر بـ 30845987 آلاف دج وهذا الارتفاع جاء نتيجة استحداث صيغ التمويل الجديدة في المصرف مثل الإجارة، ونلاحظ أن تمويل المصرف للأفراد ويعتبر أقل من تمويلات المؤسسات الخاصة وقلت في سنة 2020 بسبب ظروف وباء كورونا. ثم تعود لترتفع سنة 2022 أما في كل من سنة 2018، 2022 نلاحظ أن البنك مول المؤسسات العمومية وهذا يعكس تركيزه على تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات في توفير تمويل مناسب وفقا لأصول الشريعة كما أن هذا التطور يعكس نمو القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر وزيادة الطلب على المنتجات والخدمات المالية الإسلامية ويشير أيضا إلى الثقة المتزايدة في النظام المالي الإسلامي وقدرته على تلبية الاحتياجات الاقتصاد والمجتمع.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لصيغ التمويل المعتمدة من طرف مصرف السلام الجزائري خلال الفترة من 2015 إلى 2022

يعد مصرف السلام الجزائري من أبرز المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، حيث يلتزم بتقديم خدمات مصرفية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. في ظل تنمي الطلب على تمويل الإسلامي، عمل مصرف على تطوير مجموعة من صيغ التمويل الإسلامية التي تتيح للعملاء، الأفراد والمؤسسات للاستفادة من المنتجات المالية المتنوعة بعيدة عن تعاملات الربوية. وتشمل هذه الصيغ في دراستنا (المرابحة، المضاربة، الاجار، الاستصناع.....).

المطلب الأول: صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام الجزائري

يعد مصرف السلام الجزائري من بين المؤسسات الإسلامية الرائدة في الجزائر، حيث يعتمد في عملياته التمويلية على صيغ تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من أبرزها المرابحة، المضاربة، السلم، الإجارة، والإستصناع وكل منهل يتيح تمويل إحتياجات الأفراد والمؤسسات تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الجدول (2-16): يوضح جدول صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام الجزائري خلال فترة 2015-2022 (مليار دج)

السنة / الصيغة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المرابحة	16.567	20.169	27.143	42.244	53.168	65.899	115,967	136,020
المضاربة	6.434	7.866	8.171	10.487	11.333	10.335	13,950	16,760
الإجارة	0	1.383	3.154	4.030	5.081	4.793	2,796	3,344
السلم	0,039	0,063	0,027	0,047	0,209	0,040	0,257	0،356
الاستصناع	0	0.822	3.911	7.173	9.006	7.95	10,599	11,327

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد تقارير بنك السلام 2015_2022

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-8): صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام الجزائري خلال فترة 2015-2023 (مليار دج)

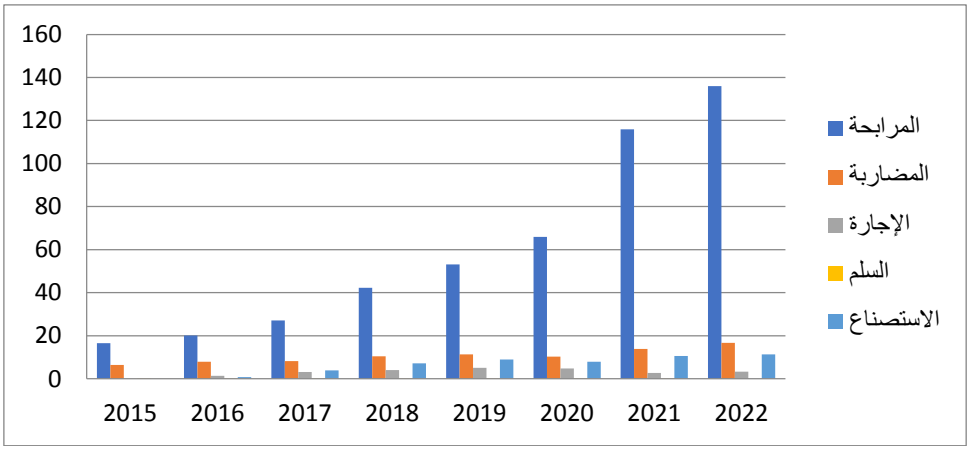

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

تتمثل صيغ التمويل التي اعتمدها مصرف السلام الجزائري حاليا في المرابحة، المضاربة، السلم، الإجارة والاستصناع بحيث يوضح الجدول تطورا ملحوظا وزيادة لا بأس بها في استخدام هذه الصيغ في التمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام خلال الفترة 2015-2022 وهذا راجع إلى بداية توسع مصرف السلام الجزائر حيث نلاحظ ان تمويل بصيغة المرابحة في تطور مستمر من سنة إلى أخرى قدر سنة 2015 إجمالي التمويل 16,567 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2022 بلغ 136,020 مليار دينار جزائري وهذا يدل على أن المصرف اعتمد على تمويل الأفراد والمؤسسات في عدة مجالات مثل السيارات والإسكان والبناء وهذا يهدف إلى تقليل المخاطر من خلال توزيع التمويل على عدة أفراد ومؤسسات بدل من منح مبلغ كبير للمؤسسة واحدة.

أما بالنسبة للمضاربة فقد شهدت تطورا ملحوظا حيث بلغت إجمالي التمويل 6,434 مليار دج سنة 2015 لتصل إلى 11,333 مليار دج سنة 2019 لأنها تؤدي دورا جوهريا في تحقيق تنمية المستدامة من خلال إتاحة المال للمؤسسات المصغرة وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، وتخفيف التكاليف الاستثمار، ثم نلاحظ انخفاض طفيف سنة 2020 حيث قدر إجمالي التمويل إلى 10,335 مليار دينار جزائري بسب ظروف جائحة كورونا، ثم يستأنف الارتفاع مساره تصاعدي ليصل 16,760 مليار دينار جزائري سنة 2022 ويفسر هذا بالإقبال المتزايد من قبل المستثمرين على صيغة المضاربة.

ونلاحظ أن المصرف اعتمد سنة 2016 صيغتان جديدتان تبنى صيغة الإجارة والتمويل بالاستصناع تطورا على مدار 7سنوات حيث نلاحظ التمويل عن طريق الاستصناع يشهد تطورا ملحوظا حيث كان سنة 2016 بـ 0،822 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2022 الذي بلغ 10،599 مليار دينار جزائري أينما التمويل بالإجارة بلغ سنة 2016 بـ 1,383 مليار دينار جزائري مقارنة بـ 2022 الذي وصل إجمالي التمويل 3,344 مليار دينار جزائري نتيجة لزيادة التمويل في مجال البناء، التجهيزات والتحضيرات، الآلات والمعدات.

شهد التمويل بصيغة السلم تناقصاً مستمراً، وتوقف شبه كلي خلال فترة الدراسة، ما أدى إلى إضعاف دور هذه الصيغة في دعم المشاريع التمويلية. قد يكون هنالك نقص في الأطر القانونية والتنظيمية التي تحمي المصرف وتضمن تنفيذ عقود السلم بكفاءة.

المطلب الثاني: أثر مصرف السلام الجزائر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية

من السمات الأساسية لمصرف السلام الجزائر هو تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أنه يقوم بتجميع المدخرات وضخها للاقتصاد الوطني، فإن استثمار الأموال بصيغ الإسلامية تعني إيجاد مشروعات إنتاجية حقيقة تعمل على دوران الأموال، مثلا صيغة المرابحة تعد من الصيغ التجارية التي تساهم في تحقيق النمو في الجانب التجاري كونها تعمل على تحسين دخل الفرد ومستوى استهلاكه، أما بالنسبة للمضاربة تساهم في خلق القيمة المضافة إلى الاقتصاد الحقيقي من خلال فتح مشاريع استثمارية جديدة أو إنعاش مؤسسات مهددة بالإفلاس، ما ينتج عنه توفير يد عاملة جديدة تمتص من خلالها البطالة وتحقيق الرفاه الاجتماعي، بينما صيغتي الإجارة والاستصناع تمنح للمؤسسات والأفراد إمكانية استخدام المعدات، العقارات، أو وسائل النقل بدون حاجة إلى شرائها فورا وهذا يخفف العبء المالي ويساعد على بدء مشاريع بسرعة، مما ينعش النشاط الاقتصادي.

ومن هنا نستنتج أن مصرف السلام الجزائري لديه تأثير إيجابي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلد، نظرا لقدراته على حشد المدخرات اللازمة لتنمية وتوظيفها عن طريق صيغ التمويل الإسلامي المتنوعة.

ويمكن تبيان هذا الأثر في الشكل التالي:

الشكل (2-9): أثر صيغ التمويل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية

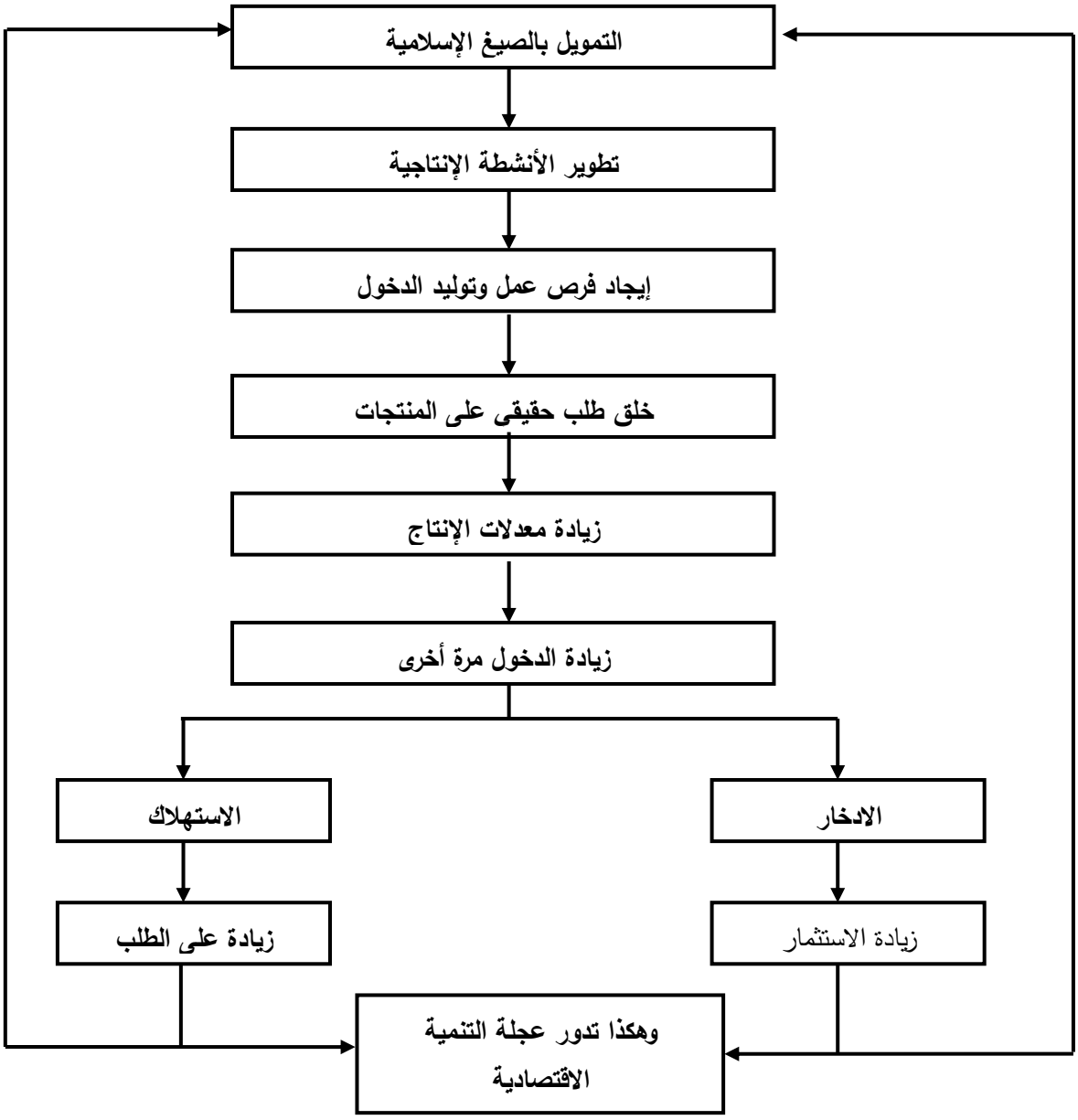

المصدر: من إعداد الطالبتين

صعوبات التي تواجه مصرف السلام الجزائري

يواجه مصرف السلام الجزائري، كمصرف إسلامي، مجموعة من التحديات والعوائق التي تعيق تحقيق أهدافه التمويلية. ويمكن تلخيص أبرز هذه الصعوبات فيما يلي:

✓ نقص خبرة ومعرفة الفقهاء بمسائل المالية والمصرفية الحديثة وهذا يعني صعوبة الوصول إلى فتوى شرعية محددة؛

✓ نقص الشديد في الكوادر والإطارات المؤهلة للقيام بأعمال المصرفية القائمة على أسس إسلامية، فهي إما تتوافر على إطارات لها خبرة مصرفية دون معرفة بأحكام الشريعة الإسلامية أو العكس، أي توفر فقهاء مختصين من ناحية الشرعية، ضعفاء فيما يخص معاملات المصرفية الحديثة؛

✓ التطور السريع والمتواصل في المعاملات الاقتصادية وخاصة منها المصرفية أدى إلى صعوبة متابعتها بإصدار فتوى مناسبة لها؛

✓ تتعامل المصارف الإسلامية أكثر بصيغ التمويل ذات العائد الثابت كالمرابحة وعلى حساب الصيغ ذات عائد متغير مثل المضاربة والمشاركة، وهذا راجع لعدة أسباب من بينهما تفضيل عملائها لصيغ الأولى على حساب الثانية باعتبار أن الأخيرة تضطر للكشف سجلات مفصلة عن أعمالها؛

✓ يتسم معظم مودعي المصارف الإسلامية بعدم القدرة على فتح حسابات الاستثمار لهم، ذلك راجع لانخفاض دخولهم، أما القادرين منهم وهم قلة فهم يفضلون الربح السريع مما يجعل المصارف الإسلامية تحصر عملها في الاستثمارات قصيرة الأجل والتي لا تحقق تنمية اقتصادية شاملة للمجتمع على مدى طويل.

خلاصة الفصل:

مصرف السلام الجزائري يعد من التجارب الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية بالجزائر، حيث يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن تعاملات الربوية، إذا لا يعتمد على نظام الفائدة في الإقراض أو الاقتراض. يهدف هذا النموذج البنكي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة من خلال توظيف صيغ التمويل الإسلامي، مثل المرابحة، المضاربة، الإجارة، السلم، والإستصناع.

يسعى المصرف السلام إلى تنشيط الدورة الاقتصادية عبر تمويل المؤسسات الإنتاجية والتنموية، كما يعمل على تحقيق المقاصد العليا للشريعة الإسلامية، من خلال تشجيع الاستثمار ودعم المشاريع المنتجة، ويعد مثالا على كيف يمكن للصيرفة الإسلامية أن تشكل بديلا واقعيا وفعالا لتحقيق التنمية الاقتصادية.

خاتـــــمة

تعد المصارف الإسلامية جوهر اهتمام الدراسة الأكاديمية والمهنية، حيث أنها تمثل الركيزة الأساسية لمختلف النشاطات في المجتمع الإسلامي لما تساهم في تحقيق التنمية للأفراد والمؤسسات فهي ذات منهج مختلف تعمل ضمن إطار قواعد الشريعة الإسلامية، واستطاعت بذلك أن تفرض نفسها باعتماد على مجموعة من الصيغ الإسلامية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

ومن هنا كان الهدف الرئيسي من هذا البحث هو دراسة حالة مصرف السلام الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2015-2022 والتي من خلالها تبين أن المصرف يقوم في تعاملاته مع زبائنه على مجموعة من الصيغ التي تنطوي على البعد ويتماشى مع الشريعة الإسلامية.

اختبار صحة الفرضيات:

- **اختبار صحة الفرضية الأولى:**

تبين من خلال الفصل التطبيقي الذي تناولنا فيه حالة مصرف السلام الجزائري، أن الفرضية الثانية صحيحة حيث أثبتت الدراسة أن المصرف يعتمد فعليا على مجموعة من صيغ تمويل الإسلامي والتي تم التطرق إليها كالمرابحة، المضاربة، السلم، الإجارة، والاستصناع، ونلاحظ من خلال البيانات أن المصرف لا يكتفي بتبني هذه الصيغ شكليا، بل يسعى إلى تطبيقها بما يتوافق مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

النتائج:

تبلورت لدينا النتائج التالية:

- ✓ إن مصرف الإسلامي ليس مجرد مؤسسة اقتصادية تهدف إلى تعظيم الربح فحسب بل هو مشروع اجتماعي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ تتمتع المصارف الإسلامية بالقدرة على جمع المدخرات ثم توجيهها نحو المشاريع الاستثمارية.
- ✓ يسعى مصرف السلام إلى توفير تمويلات للمؤسسات والأفراد باستخدام صيغ تمويلية إسلامية قائمة على المرابحة، المضاربة، الإستصناع، الإجارة، والسلم بدلا من الاقتراض بالفائدة مما يجعله أداة فعالة لتمويل نشاط المؤسسات؛
- ✓ المرابحة هي الصيغة أكثر نموا واعتمادا وتستحوذ على حصة كبرى في التمويل الإسلامي لأنها أقل مخاطرة؛
- ✓ الإستصناع أظهر نموا تدريجيا ومهم في سنوات الأخيرة مما يدل على توجه نحو تمويل المشاريع؛
- ✓ والمضاربة والإجارة رغم وجودهما إلا أن الإقبال عليهما محدود نسبي؛
- ✓ هنالك بعض الصيغ لم يستخدمها مصرف السلام الجزائري كالمساقاة والمزارعة؛

✓ رغم تبني صيغة السلم من طرف مصرف السلام الجزائري إلا أن استخدامها ضئيل جدا أو شبه منعدم بسبب نسبه مخاطرة أكثر.

التوصيات:

✓ لكي تؤدي المصارف الإسلامية أعمالها بشكل المطلوب والمثالي، ينبغي أن تعمل في بيئة مصرفية يتوفر فيها بنك مركزي إسلامي.

✓ التعاون بين مصرف السلام الجزائري وبنك البركة من أجل إنشاء مشاريع استثمارية مشتركة لما ذلك من أثر في تحقيق التكامل الاقتصادي.

✓ العمل على تثقيف المجتمع بإيجابيات المصارف الإسلامية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية

✓ ضرورة التنويع في نشاط مصرف السلام الجزائر والصيغ المطبقة في إطار عمله أخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية المترتبة عن كل صيغة، مع ضرورة تنشيط الصيغ الأخرى كالمساقاة والمزارعة.

✓ وضع أسس ونظم إدارية للمصارف الإسلامية على وفق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

آفاق الدراسة:

حاولنا في هذه الدراسة أن نوضح ما مدى مساهمة المصرف الإسلامي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فإننا نقترح بعض المواضيع حتى تكون مجالا للدراسة في السنوات المقبلة إن شاء الله:

✓ دور المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي –دراسة حالة مصرف السلام–؛

✓ دور البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع المصغرة؛

✓ سبل تطوير آليات التمويل لصيغتي الإستصناع، الإجارة لمصرف السلام.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا: الكتب

1. أحمد بن عبد العزيز، النجار وآخرون، **100سؤال، 100 جواب حول البنوك الإسلامية**، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الطبعة الثانية، 1981.

2. أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل تحديات العولمة، (استراتيجيات مواجهتها)**، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

3. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)**، دار وائل للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

4. حمزة شوادر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية: في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية**، النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014.

5. حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية (أداؤها المالي وأثرها في سوق الاوراق المالية)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2011، ص 38.

6. رشاد العصار ورياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2000.

7. رشيد حميران، **مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام**، دار هومة، الجزائر، 2003.

8. سعيد سامي الحلاق وآخرون، **المصارف الإسلامية الواقع والتحديات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر الجديدة، 2011.

9. سعيد علي محمد العبيدي، **الاقتصاد الإسلامي**، دار الدجلة للنشر، الطبعة الأولى، 2001.

10. سليمان ناصر، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر (دراسة تقييمية عامة)**، منشورات ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2022.

11. شقيري نوري موسي، **المصارف الإسلامية (الاستثمار والتمويل في الإسلام)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2019.

12. شهاب أحمد سعيدي العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.

13. صادق الراشد الشمري، **العمل المصرفي الإسلامي وأساسياته**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2022.

14. صادق راشد الشمري، **أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية**، دار اليازوري، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

15. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، جدة، السعودية، 2004، ص 86.

16. عبد الرحمن سيري، **اقتصاديات النقود**، دار فاروس العلمية، الإسكندرية، مصر، 2021.

17. عبد الطيف عبد الرحيم الجناحي، **الدور التنموي للبنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001.

18. عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي (النقود-البنوك التجارية البنوك الإسلامية-السياسة النقدية الأسواق المالية-الأزمة المالية)**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.

19. عجمية محمد عبد العزيز، محمد علي الليدي، **التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)**، دار الجامعة، مصر، 2004.

20. علاء مصطفى أبو عجيلة علاء بسيوني عبد الرؤوف، **المصرفية الإسلامية وصيغ التمويل والاستثمار**، دار التعليم الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، 2022.

21. فضيلة ملواح، علي مكيدي، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لفترة 1990_2018**، مخبر الاقتصادي والمالية الدولية، جامعة المدية، 01 جوان 2020.

22. فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية (عالم الكتب الحديث)**، جدار للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

23. فؤاد بن حدو، **الصيرفة الإسلامية (موسوعة علمية عن آلية عمل البنوك الإسلامية)**، دار نشر استيراد وتوزيع الكتب، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2021.

24. كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار الجامعية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1988.

25. محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصر،1995.

26. محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامي والمصارف التقليدي (الأساس الفكري والممارسات الواقعية)**، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، 2010.

27. محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية (مفاهيم وخصائص، النظريات الاستراتيجيات، المشكلات)**، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف، جامعة الإسكندرية، مصر، 2008.

28. محمد عنان ابن الضيف، **مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية**، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

29.محمد مدحت مصطفي، ساهير عبد الطاهر أحمد، **النماذج الرياضية لتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشباع الفنية، مصر، 1999.

30.محمد نجاه الله صديقي، **مصارف الإسلامية (مبدأ التصور والمستقبل)**، جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي، 1998.

31.محمود حسن صوان، **أساسيات الاقتصاد الإسلامي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

32.محمود عبد الكريم أحمد رشيد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008.

33.محمود محمد العجلوني، **البنوك الإسلامية -أحكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية-**، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

34.مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

35.مدحت محمد أبو النصر، **إدارة وتنمية الموارد البشرية، الاتجاهات المعاصرة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007.

36.منذر قحف، **الاقتصاد الإسلامي، علم أو وهم**، دار الفكر دمشق، 2000.

37.منذر محمد راضي، **النظم الاقتصادية في القرن العشريني**، المجلد الأول، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016.

38.ناصر خليفة عبد المولى، محمد الصيرفي، **البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي**، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2015.

39.وهبة الزخيلي، **أحكام التعامل مع المصارف الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة**، دار المكتبي، سورية.

40.يعرب محمود إبراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في تمويل والاستثمار**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2014.

ثانيا: أطروحات الدكتوراه والرسائل الجامعية

أ- أطروحات الدكتوراه

1. بقاش شهيرة، **دور البنك الإسلامي في التنمية في دعم التنمية الاقتصادية في دول أعضاء حالة الجزائر (1990_2009)**، أطروحة دكتوراه في علم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011_2012.

2. العباسي محمد، **برنامج التنمية الاقتصادية وآثارها على جنوب الكبير دراسة ولاية إيليزي، 2001_2019**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2019-2020.

3. قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بقايد، تلمسان، 2017-2018.

4. محمد فهد شيخ عثمان، **إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، سوريا، 2009.

ب- رسائل الماجستير

1. أحمد حسين أحمد المشهراوي، **تقييم دور المصارف الاسلامية في تنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، فلسطين، 2003.

2. علي عبد الحفيظ بهون، **خصوصية رقابة البنك المركزي الجزائري على بنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير في القانون العام، تخصص دولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، 2014.

3. كمال مطهري، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،(دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران الجزائر، 2012.

4. مرام تيسير مصطفى الفرا، **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995_2011)**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، 2012.

ج- مذكرات الماستر

1. خليفي مهدي، **دور البنوك الإسلامية في تحقيق تنمية الاقتصادية**، مذكرة ماستر، تخصص نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021_2020.

2. سندس ريحان باهي، **دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية – دراسة تجارب دولية رائدة**، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017/2018.

3. فراح عماد، **دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013-2014.

4. هزيل أيمن عبد القادر، درفوف إيمان نور الهدى، **أثر النشاط التأميني على التنمية الاقتصادية خلال الفترة(1992_2020)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2021-2022.

ثالثا: المقالات العلمية

1. أبو بكر سالم، حبيبة عامر، **الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية بنك البركة الجزائري**، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد السادس، مطبعة مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، أكتوبر 2017.

2. افتخار محمد المناحي الرفيعي وآخرون، **المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد31، بغداد، 2012.

3. حسن حسين هندري، **دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد28، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2011.

4. حنيش أحمد، عباسي إبراهيم، **دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، سبتمبر2017.

5. رابحي بوعبد الله، **المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية (تجربة البنك البركة الجزائري أنموذجا)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات الاقتصادية، العدد37، جامعة زيان عاشور، الجلفة، أفريل 2019.

6. رابحي بوعبد الله، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية(تجربة الجزائرية في بداية الالفية الثالثة أنموذجا)**، مجلة دورية المحكمة، المجلد التاسع، العدد الرابع، مركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، ديسمبر 2018.

7. ريمة بن عميروش، **البنوك الإسلامية بين التحديات والعراقيل (بنك البركة الجزائري نموذجا)**، مجلة أبحاث قانونية والسياسية، العدد8، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019.

8. عبد الجبار حميد السبهاني، **ملاحظات في الفقه المصرفية الإسلامية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد16، عدد1، 2003.

9. عبد النور لعلام، **التخطيط الحضاري والتنمية المستدامة**، مجلة الرؤى للدراسات المعرفية والحضارية، العدد الثاني، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف، ديسمبر 2021.

10. محي الدين محمود عمر، **إشكالية السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية – حالة مصرف البركة الإسلامي 2009-2014**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد الثاني، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، 2015.

11. نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، **المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي(الواقع والتحديات)**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد الثاني، العراق، 2010.

12. نيفين حسن أنور مختار وآخرون، **مصادر تمويل خطط التنمية الاقتصادية وآثارها على الاقتصاد المصري**، مجلة الدراسات الإفريقية، مجلد46، العدد الثاني، جامعة القاهرة، مصر، أفريل 2024.

المواقع الإلكترونية:

1. www.alsalamalgeria.com

الملاحـــــــــــق

الملحق رقم 01:

إيضاحات حول البيانات المالية 2022

- **حسب أشكال التمويل:**

الوحدة: ألاف دج

أشكال التمويل	2022	2021	نسبة التغير
تمويلات الإستغلال	136 020 576	115 967 825	%17
تمويلات الإستثمار	16 760 405	13 950 009	%20
إجارة أصول منقولة	11 327 318	10 599 263	%7
إجارة عقارية	3 344 835	2 796 509	%20
حسابات جارية مدينة	356 523	257 399	%39
تمويلات عقارية	6 495 525	5 493 417	%18
تمويلات استهلاكية	5 887 396	9 028 744	%35-
السلفيات والحقوق الإجمالية	180 192 578	158 093 166	%14
مخصص نقص القيمة	5 657 981	4 477 256	%26
مجموع السلفيات والحقوق الصافية	**174 534 597**	**153 615 910**	**%14**

- **حسب المتعامل الاقتصادي:**

الوحدة: ألاف دج

2022				
	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية	أفراد	المجموع
السلفيات والحقوق الإجمالية	161 562 209	-	18 630 369	180 192 578
مخصص نقص القيمة	5 500 384	-	157 597	5 657 981
مجموع السلفيات والحقوق الصافية	**156 061 825**	**-**	**18 472 772**	**174 534 597**

2021				
	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية	أفراد	المجموع
السلفيات والحقوق الإجمالية	140 295 873	2 552	17 794 741	158 093 166
مخصص نقص القيمة	4 316 175	-	161 081	4 477 256
مجموع السلفيات والحقوق الصافية	**135 979 698**	**2 552**	**17 633 660**	**153 615 910**

الملحق رقم 02:

إيضاحات حول البيانات المالية 2020

- **حسب أشكال التمويل والمتعامل الاقتصادي :**

الوحدة: آلاف دج

أشكال التمويل	2020	2019	نسبة التغير
	مؤسسات خاصة		
تمويلات الإستغلال	65 899 106	53 168 392	%24
تمويلات الإستثمار	10 335 272	11 333 094	%9-
إجارة أصول منقولة	7 950 806	9 006 385	%12-
إجارة عقارية	4 793 510	5 081 941	%6-
حسابات جارية مدينة	40 501	209 146	%81-
مجموع تمويل المؤسسات الخاصة	89 019 195	78 798 958	%13
مخصص نقص القيمة	3 638 689	2 972 495	%22
صافي تمويل المؤسسات الخاصة	**85 380 506**	**75 826 463**	**%13**
	مؤسسات عمومية		
إجارة أصول منقولة	8 696	14 352	%39-
مجموع تمويل المؤسسات العمومية	8 696	14 352	%39-
مخصص نقص القيمة		-	NA
صافي تمويل المؤسسات العمومية	**8 696**	**14 352**	**%39-**
	أفـراد		
تمويل عقاري	3 668 972	3 029 808	%21
تمويل استهلاكي	12 780 950	16 742 640	%24-
مجموع تمويل الأفراد	16 449 922	19 772 448	%17-
مخصص نقص القيمة	67 126	30 683	%119
صافي تمويل الأفراد	**16 382 796**	**19 741 765**	**%17-**
صافي تمويل الزبائن	**101 771 998**	**95 582 580**	**%6**

حسب شكل التمويل :

الوحدة:آلاف دج

البنود	2016	2015
تمويل الإستغلال	20 169 054	16 567 805
تمويل الإستثمار	10 071 614	6 430 485
تمويل عقاري للأفراد	494 700	92 031
تمويل استهلاكي للأفراد	46 826	
حسابات جارية مدينة	63 793	39 956
المجموع	**30 845 987**	**23 130 277**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء لمحة حول المصارف الإسلامية ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتعتمد على أساليب تمويلية تتفق مع هذه المبادئ، حيث تم استخدام المنهج الوصفي من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالمصارف الإسلامية والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال القيام بتحليل مختلف التقارير المتعلقة بالمصرف السلام الجزائري.

إذا مصرف السلام الجزائري يقوم بتمويل المؤسسات والأفراد وفق إستراتيجية تجميع المدخرات وإعادة توظيفها عن طريق صيغ التمويل الإسلامية (المرابحة، المضاربة، الاستصناع، الإجارة، السلم) التي كان لها دور في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال إيجاد مشروعات إنتاجية حقيقية تعمل على دوران الأموال.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية؛ التنمية الاقتصادية؛ صيغ التمويل؛ مصرف السلام الجزائري.

Abstract :

This study aims to give an overview of Islamic banks and their role in driving economic development, and relies on financing methods consistent with these principles, where the descriptive approach was used in order to collect information related to Islamic banks and economic development, in addition to the analytical approach by analyzing various reports related to the peace Bank of Algeria.

Thus, Salam Bank of Algeria finances institutions and individuals according to the strategy of accumulating and reusing savings through Islamic financing formulas (Murabaha, mudaraba, istisnaa, Ijara, Salam), which had a role in advancing economic development by creating real productive projects that work on the turnover of funds.

Keywords: *Islamic banks; economic development; financing formulas; Salam Bank of Algeria.*